الموسم الثاني
للانصات المركزي

Deep Fake ... التزييف العميق وموت الحقيقة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/10/27

No. : 7718

قلق وانزعاج من مسار الحكم في الاقليم

رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الاتحاد الوطني: قلق وانزعاج من مسار الحكم في اقليم كردستان
- حضور قوي ودائم للاتحاد الوطني في بغداد
- الصين: ميزانية سنوية للاتحاد الوطني لزيارة بكين
- رئيس الجمهورية: ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة تلبي تطلعات المواطنين
- رئيس الجمهورية: أهمية توطيد أواصر العلاقات مع دول العالم
- مزيد من برقيات التهنئة الى رئيس الجمهورية
- برلمان كردستان ينظر بعين الاعتبار لسائر المكونات
- قلق امريكي من الهجمات الإيرانية والتركية على اقليم كوردستان
- معتقلو بادينان يعيشون أوضاعا سيئة ويطالبون بنقلهم الى السليمانية
- مؤتمر الحزب الديمقراطي يواجه عاصفة من التدخلات ويعاني من التكتلات
- بغداد: استرجعنا معظم أموال سرقة القرن ولا تورط لوزراء فيها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- رياض عبد الكريم : الحوار الوطني أحد أهم مرتكزات الإصلاح
- تقرير أوروبي يدعو لتغيير جذري في العراق ويحذر من تصعيد جديد
- وليد خدوري: الأخطبوط الذي دمر الاقتصاد العراقي

المرصد التركي و الملف الكردي

- الباحث أحمد نظيف: العضوية المستحيلة.. علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي
- ممتازير توركون : الإرهاب والانتخابات أو معادلة حزب العمال الكردستاني ودميرتاش

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عبدي: لا يمكن تفكيك قواتنا واللامركزية مدخل للحل السياسي

رؤى و قضايا عالمية

- الديمقراطية الغربية تحتاج إلى خطة تسويق جديدة
- سابينا هينبرج، ديفيد شينكر: ما الذي يمكن توقعه من قمة "جامعة الدول العربية"
- "Deep Fake".. كيف ستدمر التقنية إمكان وجود الحقيقة؟

العدد: 7718... 2022-10-27

الاتحاد الوطني: قلق وانزعاج من مسار الحكم في اقليم كردستان

أجرى وفد من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة آسو مامند العضو العامل في المكتب السياسي وعضوية كل من شالاو كوسرت رسول والدكتور ميران محمد أعضاء المكتب السياسي وسالار سرحد العضو القيادي، الأربعاء، جولة من الزيارات لأحزاب الاتحاد الإسلامي الكوردستاني وجماعة العدل والحزب الشيوعي الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان.

وتوقف وفد الاتحاد الوطني في أولى محطاته، عند الاتحاد الإسلامي الكوردستاني وأُستقبل من قبل الأستاذ صلاح الدين بهاء الدين الأمين العام للحزب وعدد من أعضاء المجلس التنفيذي، ليتلقي في محطته الثانية بأربيل، جماعة العدل الكوردستانية ويستقبلوا من قبل الأستاذ علي بابير رئيس الحزب وعدد من أعضاء المجلس الأعلى.

وفي ثالث زياراته، التقى الوفد الحزب الشيوعي الكوردستاني وتم استقبالهم من قبل الدكتور كاوه محمود سكرتير الحزب ومجموعة من أعضاء المكتب السياسي، كما توجه وفد الاتحاد الوطني اليوم إلى حزب كادحي كوردستان واستقبلهم بلين عبدالله سكرتير الحزب وعدد من أعضاء المكتب السياسي.

وأوصل الوفد خلال زياراته لتلك الأحزاب، قلق وانزعاج الاتحاد الوطني من الطريقة التي تتم بها إدارة الحكم في إقليم كوردستان، مؤكدا بالقول: "لايمكننا الاستمرار على ما هو عليه الوضع".

ويعتزم الاتحاد الوطني إجراء جولة مكوكية أخرى من الزيارات، خلال الأيام القادمة للجهات السياسية الأخرى للهدف نفسه.

*المسرى

حضور قوي ودائم للاتحاد الوطني في بغداد

لمعالجة المشاكل العالقة وتوفير مستلزمات المواطنين..

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني من اجل تشكيل مركز قوي في بغداد على مستوى المكتب السياسي لتعزيز العلاقات والسعي من اجل الدفاع على حقوق شعب كوردستان وبناء جسور من التفاهم والتوافق والوئام بين الاطراف السياسية.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل على صعيد العراق واقليم كوردستان، على اساس ضمان الشراكة وتحقيق العمل المشترك، في معظم القرارت السياسية ويستمد قراراته من منطلق الحفاظ على المصالح العليا للبلاد.

حضور دائم في بغداد

اكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان الاتحاد الوطني سيكون له حضور دائم في بغداد، كخندق أول للدفاع عن حقوق شعب كوردستان ودعم الحكومة الاتحادية الجديدة.

وقال ستران عبدالله خلال تصريح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني سياستنا الجديدة القديمة، هي تاكيدنا على اهمية الحضور والدور الكوردي في بغداد، واجتماع المكتب السياسي في بغداد لم يكن لتهنئة الدكتور لطيف رشيد كواجب وطني واتحادي فقط، بل لان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد ان يؤكد اهمية حضوره في بغداد كما كان في عهد الرئيس مام جلال.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اكد خلال اجتماع المكتب السياسي ان الاتحاد الوطني سيكون له حضوره الدائم في بغداد عن طريق هيئات سياسية وجميع مؤسسات الاتحاد الوطني، وسيكون هذا الحضور داعما للحكومة الاتحادية والخندق الأول للدفاع عن حقوق شعب كوردستان في بغداد.

حضور الرئيس بافل جلال طالباني في بغداد سيكون له الأثر الكبير في معالجة المشاكل

وقال ستران عبدالله: نحن لانؤمن بجعجعة بلا طحين من كوردستان، نهدد ونتحدث عن استقطابات سياسية، سيكون لنا حضور في بغداد كحزب سياسي له مكانة في الساحة السياسية العراقية، كان غيابنا لفترة عن بغداد بعد وفاة الرئيس مام جلال، لكن حضور الرئيس بافل جلال طالباني هذا العام في مباحثات ما بعد الانتخابات ومباحثات تشكيل الحكومة الجديدة وحضور وفد الاتحاد الوطني الآن في بغداد يتعلق باستحقاقات الكورد في الحكومة الاتحادية وبرنامج الحكومة، وهذا الامر سيكون له الأثر الكبير في معالجة المشاكل العالقة التي كنا نعاني منها خلال السنوات الماضية بسبب الاستقاطابات التي حدثت بين اربيل وبغداد.

لايجب ان تكون هناك استقطابات بين اربيل

واوضح عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني: لايجب ان تكون هناك استقطابات بين اربيل وبغداد فالبلد حالة واحدة، تقوية بغداد هو تقوية لكوردستان، وتقوية كوردستان هو تقوية لبغداد هذه كانت سياسة الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني مستمر على هذه السياسة.

واضاف: من هذا المنطلق الاتحاد الوطني الكوردستاني ينكب على الحضور المكثف في نقاشات تشكيل الحكومة في بغداد كما سيكون له حضور ما بعد تشكيل الحكومة، لان العملية السياسية في العراق لاتقتصر على تشكيل الحكومة وتأسيس الهيئات الحكومية فقط، بل سيكون هناك حضور سياسي قوي فيما يتعلق بالنشاط السياسي وكل ابعاد السياسة العراقية، وسيكون للاتحاد الوطني حضور مكثف وقادم الايام سيكشف ذلك..

الاتحاد الوطني يعمل على معالجة المشاكل بين أربيل وبغداد

يقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب لـPUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يهتم بمركز القرار في بغداد حول جميع الملفات المتعلقة باقليم كوردستان وهذا من فلسفة وعمل وبرنامج الرئيس مام جلال.

واضاف: ان معالجة مشاكلنا كالحقوق الدستورية والمادة ١٤٠ وحقوقنا الجغرافية والتي وضعت حلولها في الدستور العراقي الدائم جاءت بوحدة الاطراف الكوردستانية وجهود كبيرة من قبل رموزنا وفي مقدمتهم الرئيس مام جلال وهذا الحلول لم تات من الخارج او دول الجوار بل جاءت من بغداد، وان معالجة مشاكلنا مرتبط بقوة الكورد في بغداد.

الاتحاد الوطني يسعى للدفاع عن حقوق المواطنين وتوفير مستلزماتهم

يؤكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤمن بان قوة الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد ستكون له الاثر الايجابي والكبير في معالجة مشاكل المواطنين وتوفير مستلزماتهم ومعالجة المشاكل العالقة بين اربيل وبغداد، وان الرئيس بافل جلال طالباني تواجد بشكل مستمر في المرحلة الماضية في بغداد وقام بالعديد من الاجتماعات واللقاءات مع الاطراف السياسية وهذه العلاقات ستكون لها الاثر الكبير في معالجة جميع المشاكل لكي يتمكن الكورد من معالجة مشاكلهم العالقة منذ سنوات عديدة.

واوضح: ان جميع مشاكلنا كالنفط والمادة ١٤٠ ومستحقات قوات البيشمركة تعالج عن طريق الدستور، وقوة الاتحاد الوطني الكوردستاني ستكون نقطة كبيرة لدعم الديمقراطية في العراق.

وقال: ان تواجد الاتحاد الوطني الكوردستاني القوي في بغداد سيكون داعماً للحكومة الاتحادية، وعندما تعالج المشاكل العالقة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية سيكون هناك استقرار اكبر من النواحي الامنية والاقتصادية والسياسية وهذا الامر سيكون داعماً للجانبين، وحان الوقت لمراجعة الملفات مع الحكومة الاتحادية ويجب علينا معالجتها باسرع وقت وبشكل جذري عن طريق حوار مستدام لتعزيز الاستقرار في اربيل وبغداد.

ثروة تأريخية كبيرة

تقول السيدة رابحة حمد مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: بعد سقوط النظام البعثي البائد في العام ٢٠٠٣ كان للكورد دور بارز في العملية السياسية في العراق بقيادة فخر الامة الرئيس مام جلال، وبفضل دوره الكبير في العملية السياسية ثبتت حقوق الكورد في الدستور العراقي الدائم وضمان حماية هذه المكاسب، لكن مع الاسف حدثت قطيعة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

واضافت: مع الاسف لم نتمكن من الاستفادة من الثروة التاريخية التي تركها لنا الرئيس مام جلال في بغداد واستثمارها لمصلحة شعب كوردستان، لذا نحن رأينا بانه من الضروري ان نعود الى بغداد بكل قوة وتواجد دائم، وخاصة بعد المشاكل السياسية الكبيرة التي حدثت بين الاطراف السياسية بعد اجراء الانتخابات الاخيرة.

الاطراف السياسية ترحب بحضور الاتحاد الوطني في بغداد

وقالت رابحة حمد: ان الرئيس بافل جلال طالباني كان له حضور دائم في بغداد وعقد اجتماعات عديدة مع الاطراف السياسية التي شاركت الاتحاد الوطني الكوردستاني في النضال ضد الديكتاتورية، وهذه الاطراف ترحب بتواجد الاتحاد الوطني الكوردستاني في بغداد ولعب دوره كبير في العملية السياسية.

واوضحت: ان الاتحاد الوطني اكد ضرورة توحيد الجهود وعدم التفريق بين الاطراف السياسية وضرورة تشكيل حكومة توافق وطني تكون خدمية فاعلة بمشاركة الجميع، ونحن الآن في المراحل الاخيرة من تشكيل هذه الحكومة، وبعد هذه الجهود اكد الرئيس بافل جلال طالباني ضرورة ان يكون للاتحاد الوطني تواجد دائم وحضور قوي في بغداد يكون على مستوى المكتب السياسي لكي تكون هناك علاقات مستمرة ومستدامة مع الاطراف السياسية.

العملية السياسية لاتقتصر على تشكيل الحكومة

وتابعت مسؤولة مركز تنظيمات بغداد: العملية السياسية في العراق لاتقتصر على تشكيل الحكومة او الانتخابات فقط، بل يجب ان يكون لنا حضور دائم هناك والسعي لمعالجة المشاكل قبل حدوثها، لان هناك مشاكل حدثت في السابق كالنفط والموازنة، وهناك مشاكل عالقة كبيرة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية تحتاج الى متابعة ومستمرة ولهذا الامر قررنا تشكيل مركز على مستوى المكتب السياسي لمتابعة المشاكل والسعي من اجل الدفاع عن حقوقنا المشروعة وهذا الامر لايصب في مصلحة الاتحاد الوطني فقط بل يصب في مصلحة جماهير شعب كوردستان.

واوضحت: الاتحاد الوطني بالتاكيد كان ومايزال دائماً المدافع الحقيقي عن مصالح شعب كوردستان هذ الحزب قدم تضحيات كبيرة بقيادة الرئيس مام جلال من اجل الدفاع عن حقوق شعب كوردستان، والاتحاد الوطني الكوردستاني هو صاحب هذا المكاسب المتحققة لشعب كوردستان ويرى من مسؤلياته الدفاع عنها وحمايتها ومعالجة جميع المشاكل العالقة عن طريق الحوار والتفاهم.

PUKmedia

الصين: ميزانية سنوية للاتحاد الوطني لزيارة بكين

اكد الدكتور محمد صابر السفير السابق للعراق في جمهورية الصين الشعبية في مقابلة خاصة مع (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ضرورة اعادة فتح ممثلية للاتحاد الوطني في بكين، والتي أسسها الرئيس مام جلال، على ان تدار الممثلية عن طريق مكتب للاعمال التجارية، مشيرا الى ان الحكومة الصينية ترحب بهذه الخطوة».

الرئيس مام جلال مهندس العلاقات التاريخية للاتحاد الوطني مع الصين والحزب الشيوعي الصيني

الدكتور محمد صابر هو السفير السابق للعراق لمدة ٦ سنوات في الصين، قال في لقائه مع (PUKMEDIA) «ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو اول حزب في العراق واقليم كوردستان تربطه علاقات تاريخية طويلة الامد مع الحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية، وهي علاقات اسس لها الرئيس مام جلال».

ودعا الرئيس بافل جلال طالباني الى زيارة الصين والاجتماع بكبار مسؤلي الحزب الشيوعي هناك لتعزيز العلاقة التاريخية التي تربط الحزبين».

يقول الدكتور محمد صابر: «وقد وضع الحزب الشيوعي الصيني ميزانية سنوية للاتحاد الوطني لزيارة وفد سياسي ووفد من العاملين في وسائل الاعلام الى بكين، مشددا على وجوب اعادة تنظيم هذه العلاقة «لان الصين دولة مهمة» كما يقول الدكتور محمد صابر.

وقد عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الوطني العشرين، الذي انتخب فيه الرئيس شي جينبينغ امينا عاما للحزب لولاية ثالثة، ويقول الدكتور محمد صابر : الرئيس شي جينبينغ هو زعيم محبوب لدى الشعب الصيني ولديه رؤية استراتيجية جيدة ومهمة لتنمية بلده».

PUKmedia

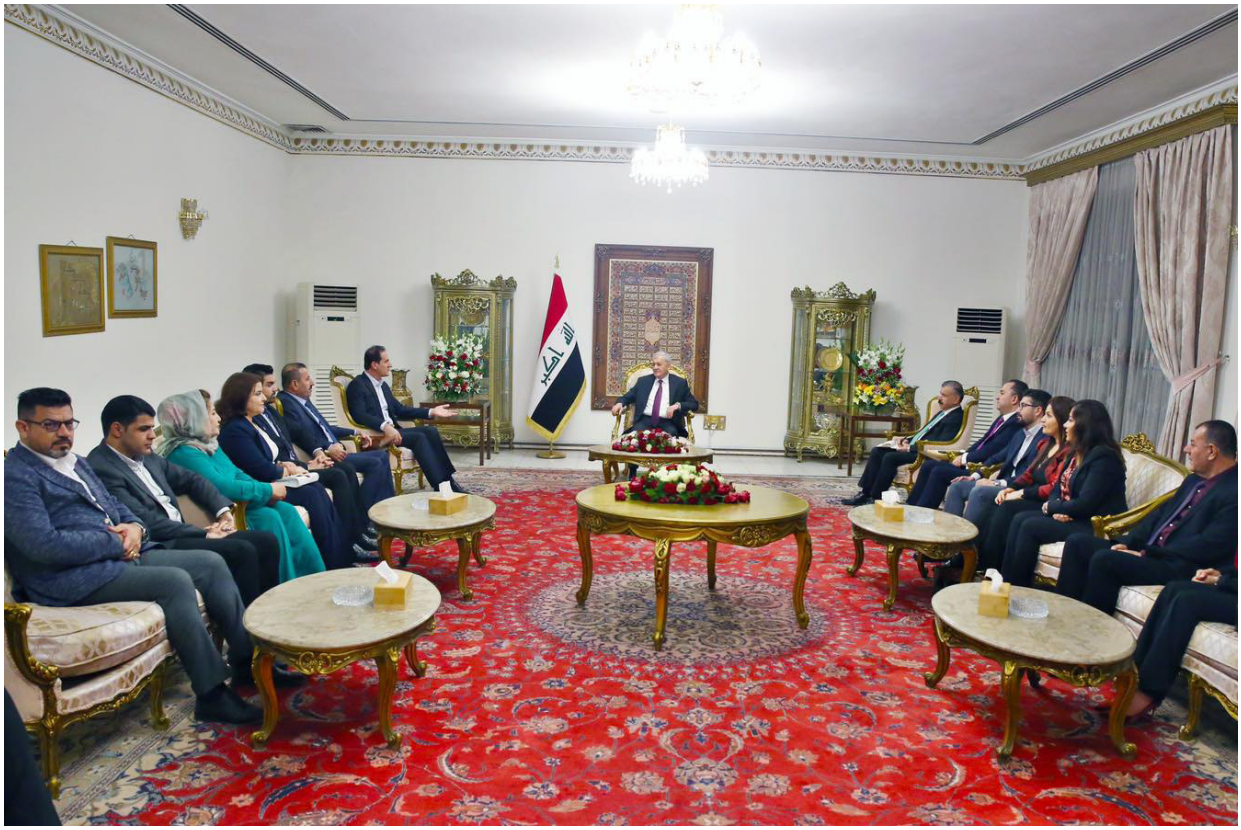

رئيس الجمهورية: ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة تلبي تطلعات المواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ ببغداد، وفداً يمثل أعضاء من الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب.

وفي مُستهل اللقاء، قدم السادة النواب التهاني والتبريكات للسيد الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، متمنين لفخامته التوفيق والنجاح، ومعربين عن ثقتهم بدوره حامياً للدستور وضامناً لتطبيق مبادئه بما يحقق العدالة بين المواطنين بمختلف مكوناتهم وانتماءاتهم.

وأكّد الرئيس خلال اللقاء ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة تمثل العراقيين وتلبي مطالبهم وتحمي حقوقهم، وتوفر لهم الحياة الحرة الكريمة، لافتاً إلى أهمية الالتزام بالاستحقاقات الدستورية وبما يسهم في إرساء الاستقرار والتطور والتقدم في المجالات كافة.

وشدد فخامته على وجوب إيجاد الحلول الدستورية للمسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية باعتماد الحوار الجاد والبنّاء، وبالاستناد إلى مضامين الدستور لتحقيق العدالة بين الجميع.

أهمية أن يأخذ العراق دوره الحيوي في المنطقة

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وزير الخارجية السيد فؤاد حسين.

وقدّم الوزير التهاني والتبريكات إلى الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية، متمنياً لفخامته التوفيق والسداد في مهام عمله لتلبية تطلعات المواطنين، فيما أعرب الرئيس عن شكره وتقديره على التهاني والمشاعر الطيبة

وجرى خلال اللقاء بحث مشاركة العراق في القمة العربية التي ستستضيفها الجزائر مطلع الشهر المقبل، وكذلك في مؤتمر قمة المناخ في شرم الشيخ بمصر «كوب ٢٧» والمزمع انطلاقها مطلع الشهر المقبل أيضا.

وأكد فخامة الرئيس أهمية أن يأخذ العراق دوره المحوري المهم، بما يعزز المصالح المشتركة لشعوب المنطقة وبلدانها ويدعم التواصل والتعاون البناء والحوار.

ضرورة توحيد الجهود وتكاتف الجميع من أجل خدمة الوطن

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفد تحالف السيادة.

في مُستهل اللقاء، قدّم أعضاء الوفد، التهاني والتبريكات إلى فخامة الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، و معربين عن أمنياتهم بالتوفيق والسداد في مهام عمله، فيما أعرب السيد الرئيس عن شكره وتقديره على مشاعرهم الطيبة.

وجرى، في اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلد والمستجدات السياسية، حيث أكّد فخامة الرئيس عبداللطيف جمال رشيد أن الظروف الراهنة أحوج ما تكون الى توحيد الجهود وتكاتف الجميع من أجل خدمة الوطن، وحل المسائل المرتبطة بمطالب المواطنين.

ولفت السيد الرئيس، الى أهمية تشكيل الحكومة الجديدة وأن تنال الدعم والإسناد المطلوبين من أجل أن تمضي قدماً نحو القيام بمهمات كبيرة مُنتظرة، خصوصا المتعلّقة بتحسين مستوى المعيشة والارتقاء بالخدمات المُقدمة للمواطنين، الى جانب ترسيخ الأمن والاستقرار وتعزيز الاقتصاد في البلد.

توفير الخدمات لأبناء الشعب وتحقيق تطلعاتهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وفد تحالف عزم.

وفي مستهل اللقاء قدم أعضاء الوفد الزائر تهانيهم وتبريكاتهم لفخامته بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، متمنين له النجاح والتوفيق في أداء مهام عمله، ومعربين عن ثقتهم بدعم فخامته لكل ما من شأنه ترسيخ الاستقرار على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية.

وفيما ثمّن رئيس الجمهورية تهاني الوفد الزائر، فإن فخامته أكد أن المرحلة الحالية تتطلب من الجميع توحيد الكلمة والمواقف وبذل الجهود لتشكيل حكومة تضع نصب أعينها توفير الخدمات لأبناء الشعب وتحقيق تطلعاتهم في حياة حرة كريمة.

أهمية اختيار الوزراء الأكفاء القادرين على تلبية مطالب العراقيين

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ همام حمودي والوفد المرافق له.

وهنأ رئيس المجلس الأعلى الإسلامي، في مُستهل اللقاء، فخامة الرئيس بمناسبة توليه مهام رئاسة الجمهورية، متمنياً له التوفيق والسداد في مهام عمله وبما يحقق المزيد من التطور والازدهار للعراق.

بدوره شكر السيدُ الرئيسُ سماحةَ الشيخ همام حمودي وأعضاء الوفد على تهانيهم الطيبة ومشاعرهم الصادقة، معرباً عن أمنياته لهم بالنجاح في مسعاهم الجاد لخدمة الشعب العراقي.

وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على أهمية إنجاز الكابينة الوزارية واختيار الوزراء الأكفاء القادرين على تلبية مطالب العراقيين، ومواجهة التحديات الراهنة، كما تم استعراض آخر المستجدات والتطورات السياسية في البلاد.

تشكيل حكومة قادرة على حفظ أمن واستقرار العراق مسؤولية الجميع

هذا وأكّد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد أن تشكيل حكومة قادرة على حماية سيادة العراق وحفظ أمنه واستقراره هي مسؤولية الجميع، ويجب تقديم الدعم والإسناد لها لكي تقوم بمهامها في خدمة العراقيين.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، عضو مجلس النواب السيد محمد تميم.

وقدّم عضو مجلس النواب تهانيه وتبريكاته إلى فخامة الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، متمنياً له التوفيق والنجاح في أداء مهامه وبما يحقق التقدم والتطور في الميادين كافة، ومن جهته شكر السيدُ الرئيسُ النائبَ محمد تميم على مشاعره الطيبة وتهانيه، معرباً عن ثقته بجهود أعضاء مجلس النواب في تمثيل العراقيين وتحقيق آمالهم.

اشادات بمواقف عائلة بحر العلوم الوطنية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، وزير النفط الأسبق الدكتور ابراهيم محمد بحر العلوم.

وقدّم السيد بحر العلوم تهانيه وتبريكاته إلى فخامة الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، مُعبراً عن أمنياته الخالصة بالتوفيق والنجاح لفخامته في خدمة العراقيين وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم في العيش الكريم.

وأعرب رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره لتهاني وتبريكات السيد إبراهيم محمد بحر العلوم، مشيداً بمواقف عائلة بحر العلوم الوطنية.

البصرة رئة العراق البحرية ومورد اقتصادي أساسي

هذا وأكّد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن محافظة البصرة هي رئة العراق البحرية

ومورد أساسي للاقتصاد الوطني لما تمتاز به من ثروات، مشيداً بتضحيات أبنائها على طريق التحرر والنهوض بواقع البلاد في مختلف المجالات.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ ببغداد، وفداً ضم عدداً من السادة أعضاء مجلس النواب عن محافظة البصرة الذين قدموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وخلال اللقاء، قدم أعضاء الوفد الزائر شرحاً مفصلاً للسيد الرئيس أشاروا خلاله على مجموعة من العقبات التي تواجهها المحافظة، معربين عن أملهم بجهود فخامته في دعم البصرة للارتقاء بواقعها الخدمي والاقتصادي.

من جانبه رحّب رئيس الجمهورية بالوفد الزائر مثمناً تهانيهم وتبريكاتهم الطيبة، وأكد على أهمية دور أعضاء مجلس النواب في التعبير عن احتياجات المدن وما تتطلبه من عمل حثيث يسمح بتوفير فرص العمل وتأمين متطلبات العيش الكريم، مشيرا إلى إن النائب في البرلمان يعتبر حلقة الوصل الرئيسة بين الجماهير ومؤسسات الدولة المختلفة والمعبّر بموجب تقاليد الديمقراطية عن احتياجات ناخبيه ومدنهم ومتابعتها مع الجهات ذات الصلة.

وفي معرض الحديث عن معاناة البصرة أشار رئيس الجمهورية إلى أنه متفائل بالحكومة الجديدة وما ستقدمه من خدمات سواء في العاصمة بغداد أو المحافظات الأخرى، مؤكدا على أهمية الشروع بتنمية ثقافية وعلمية مدعمة بالبناء وبتهيئة أسباب العيش الكريم للمواطن، حيث اشار فخامته إلى وجوب الاسراع بخطط ومشاريع تدعم طموح مواطني البصرة وطموح عموم العراقيين بالنهوض بالبصرة وبما يجعل منها صورة ومثالا للحياة العصرية التي تستحقها البصرة منا.

وبهذا الصدد، أكد فخامة الرئيس عزمه على عدم ادخار أي جهد من شأنه النهوض بواقع محافظة البصرة وبقية المحافظات، وبما يليق بالعراقيين ويستحقونه من حياة حرة وكريمة.

ضرورة النهوض بمحافظة ذي قار وتوفير فرص العمل لشبابها

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢، وفداً نيابياً عن محافظة ذي قار.وفي مُستهل اللقاء، شكر فخامة الرئيس الوفد لتهانيهم الحارة بمناسبة انتخاب سيادته رئيسا للجمهورية، وتمنياتهم له بالتوفيق والنجاح في مهام عمله.

وفي حديث موسع عن المحافظة ودورها التاريخي والحضاري أكّد رئيس الجمهورية أهمية النهوض بالمدينة التي عانى أهلها الكثير من المعاناة والمصاعب وواجهوا مختلف الظروف الصعبة والمحن وقدموا الكثير للبلد من الكفاءات الخيّرة.

وشدد فخامته على ضرورة النهوض بواقع المحافظة على الصعد كافة وخصوصاً الخدمية والمعيشية والاهتمام بشرائح الشباب وتوفير فرص العمل لهم ودعم كافة القطّاعات الزراعية والصناعية والاعمار وكل ما من شأنه تحقيق الازدهار والتطور للمدينة، لتأخذ المكانة المرموقة التي تليق بها.

وحمّل رئيس الجمهورية أعضاء الوفد، تحياته وتقديره الى أهالي ذي قار، مؤكداً انه سيعمل ومن موقعه على تقديم كل الدعم المطلوب لإنصاف المحافظة وأهلها.

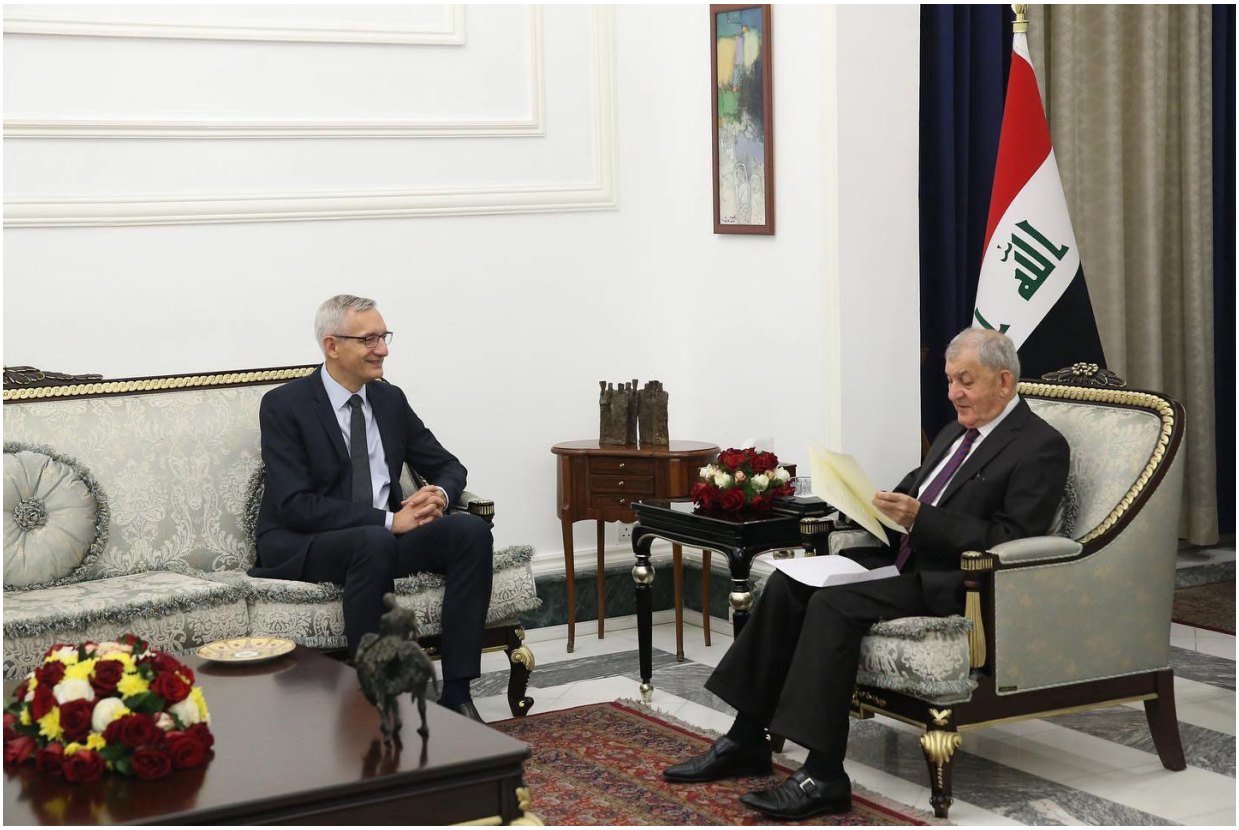

رئيس الجمهورية: أهمية توطيد أواصر العلاقات مع دول العالم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفيرة الولايات المتحدة لدى العراق السيدة آلينا رومانوسكي.

وسلّمت السفيرة الأمريكية، فخامة رئيس الجمهورية، رسالة خطيّة من المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون المناخ السيد جون كيري مُتعلّقة بمؤتمر قمة المناخ في شرم الشيخ «كوب ٢٧» والمزمع انطلاقه مطلع الشهر المقبل، حيث أشارت الرسالة إلى التطلع لحضور الرئيس عبد اللطيف جمال الرشيد القمة من أجل العمل المشترك، والتأكيد على المواثيق المُبرمة في قمة غلاسكو للمناخ وأهداف اتفاق باريس للمناخ.

وعبّرت الرسالة عن سعادة الولايات المتحدة بالعمل مع العراق في موضوع المناخ الى جانب الشركاء الآخرين من أجل إيجاد نقاط مشتركة لتحقيق الأهداف المرجوة في حماية البيئة وضمان مستقبل الأرض والاجيال المقبلة.

من جانبه، أكّد فخامة رئيس الجمهورية، أن ظاهرة التغيّر المناخي أضحت أزمة عالمية يعاني منها الجميع، وعلى أعضاء المجتمع الدولي التضامن والتكاتف من أجل معالجة التغيّرات الحادة للمناخ والعمل الجاد لحماية البيئة، مشيراً الى أن العراق

يتطلّع وبقوة إلى الانخراط بجهود مواجهة ظاهرة التغيّر المناخي باعتبار البلد أحد أكثر الدول تأثراً بظروف المناخ وآثارها على البيئة والاقتصاد والحياة.

أهمية توطيد علاقات التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أهمية توطيد العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية، مشيداً بدعم الاتحاد لجهود العراق خلال حربه ضد الإرهاب على الصعد العسكرية والاستخبارية.

جاء ذلك، خلال استقبال فخامته، في قصر السلام ببغداد الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢، سفير الاتحاد الأوروبي لدى العراق السيد فيلا فاريولا الذي قدم التهاني للسيد الرئيس بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية، متمنياً لفخامته التوفيق والنجاح في أداء مهام منصبه، مؤكداً حرص الاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع العراق في مختلف المجالات.

من جانبه أعرب رئيس الجمهورية عن شكره وامتنانه للسفير فاريولا على تهانيه الطيبة، مبديا استعداده لدعم جهود السيد السفير وبما يخدم المصالح العليا للعراق ودول الاتحاد.

الحرص على تعزيز العلاقات بين العراق و المانيا

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أهمية توطيد العلاقات التاريخية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية على كافة الصعد، مشيداً بطبيعة أواصر التعاون الثنائي البنّاء بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الأربعاء ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية السيد مارتن ييغ الذي سلّم رئيس الجمهورية، رسالة خطّية من فخامة الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير تضمّنت التهاني والتبريكات بمناسبة تسنم الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد منصب رئيس الجمهورية.

وأعرب الرئيس الألماني في رسالته عن امنياته بالنجاح والتوفيق للسيد الرئيس في مهام عمله، مشيرا الى عدد من التحديات، بينها الحفاظ على استقرار المنطقة حيث بذل العراق جهوداً كبيرة من اجل ذلك ومواصلة الحرب ضد الإرهاب، الى جانب التحديات المناخية.

و اكد الرئيس شتاينماير حرص المانيا على توطيد علاقات الصداقة مع العراق في مختلف المجالات، ودعم امنه واستقراره.

بدوره حمّل رئيس الجمهورية سعادة السفير ييغ تحياته وامتنانه للرئيس الألماني على

مشاعره الطيبة، مشيراً إلى عمق العلاقات بين البلدين وضرورة الارتقاء بها خدمة للمصالح المشتركة وتحقيقاً لتطلعات الشعبين الصديقين في التطور والازدهار.

اهمية تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة مع تركيا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية التركية لدى العراق السيد علي رضا كوناي.

وفي مستهل اللقاء، نقل السفير تحيات وتهاني فخامة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، الى فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية، وتمنياته بالنجاح والتوفيق في مهام عمله.

كما جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين، واكد السيد الرئيس أهمية توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري وباقي المجالات تعزيزا للعلاقات المشتركة وبما يعود بالمنفعة المتبادلة للبلدين والشعبين الصديقين ويحقق الأمن والاستقرار المشترك.

من جانبه، أكد السفير علي رضا كوناي، دعم بلاده لأمن واستقرار العراق، والرغبة في تعزيز العلاقات الثنائية وتنميتها في المجالات ذات الاهتمام المشترك وبما يحقق تطلعات البلدين والشعبين.

رسالة تهنئة من الرئيس الباكستاني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى العراق السيد أحمد أمجد علي.

وسلّم سعادة السفير، رئيس الجمهورية، رسالة خطّية من فخامة الرئيس الباكستاني عارف علوي تضمنت التهاني والتبريكات إلى السيد الرئيس بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية، مؤكداً فيها أن الشعب العراقي سيستمر في مسيرة النهوض والبناء والتقدم رغم التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه العالم. وعبّر الرئيس الباكستاني أيضاً عن أمله بتطوير العلاقات الثنائية والتاريخية المتجذرة بين البلدين الشقيقين وبما يخدم المصالح المشتركة.

بدوره، أعرب رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره للمشاعر الصادقة للرئيس الباكستاني، مؤكداً حرص العراق على تطوير العلاقات الثنائية، وتوسيع آفاق التعاون البنّاء لتحقيق تطلعات وآمال الشعبين العراقي والباكستاني، حيث لفتَ فخامته إلى أهمية تنسيق الجهود وبما يحقق المصالح المشتركة ويرسخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

مزيد من برقيات التهنئة الى رئيس الجمهورية

«فخامة الرئيس د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس جمهورية العراق..

تحية طيبة وبعد..

يطيب لي أن أتقدم لسيادتكم بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً لجمهورية العراق، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق، وأثق في أن خبرتكم سوف تسهم في العبور بالعراق إلى بر الأمان والاستقرار.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد لسيادتكم التزام جامعة الدول العربية بمواصلة دورها بالوقوف إلى جانب العراق في كل ما من شأنه تلبية طموحات شعبه الكريم، ويحقق آماله في الاستقرار والتنمية، ويسهم في توطيد علاقاته بمحيطه العربي.

وتفضلوا، فخامتكم، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

أحمد أبو الغيط

أمين عام جامعة الدول العربية

رئيس البرلمان العربي

«صاحب الفخامة الدكتور عبد اللطيف رشيد حفظه الله ورعاه

رئيس جمهورية العراق..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..

يشرفني باسمي ونيابة عن كافة أعضاء البرلمان العربي أن أتقدم لمقام فخامتكم الكريم بخالص التهاني وعظيم التبريكات مقرونة بأطيب التمنيات بمناسبة انتخاب فخامتكم رئيساً لجمهورية العراق، في استحقاق دستوري هام أظهر

عزيمة الشعب العراقي العزيز القوية، مهنئين فخامتكم على هذه الثقة الغالية.

وبهذه المناسبة نؤكد لمقام فخامتكم الكريم أن البرلمان العربي سيبقى ملتزماً بمواصلة دوره لدعم جمهورية العراق وشعبها الكريم ومساندة كل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها.

أسأل الله لمقام فخامتكم الكريم التوفيق والنجاح في مهامكم الرئاسية، وأن يسدد سبحانه وتعالى في طريق الخير خطاكم وبما يحقق لجمهورية العراق وشعبها العزيز الأمن والأمان ومزيداً من التقدم والازدهار.

وتقبلوا حفظكم الله خالص الشكر والتقدير وعظيم المودة والامتنان.

عادل بن عبد الرحمن العسومي

رئيس البرلمان العربي

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

«فخامة الرئيس عبد اللطيف رشيد (حفظه الله)..رئيس جمهورية العراق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يشرفني بمناسبة انتخاب فخامتكم رئيساً لجمهورية العراق، أن أتقدم إلى فخامتكم بأسمى آيات التهنئة والتبريك على الثقة العالية التي أُوليْتم إياها.

إنّي لعلى يقين من أن حكمة فخامتكم وتجربتكم خبرتكم الواسعة ومسيرتكم الموفقة والمميزة، وحسن اطلاعكم على الأوضاع الإقليمية والدولية، خلال هذه المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخ العراق العزيز، ستكون لكم، إن شاء الله، خير معين وسند في القيام بمهامكم النبيلة .

وإذ أدعو الله العلي القدير أن يوفقكم في مهمتكم الجليلة لصالح بلدكم العزيز، وإني لعلى ثقة بانكم ستعملون بكل اقتدار على تحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والازدهار للشعب العراقي الشقيق، ليظل العراق كما عهدنا، دوما رائداً ومنارة في العالم الإسلامي.

كما يشرفني في هذه المناسبة أن أشيد بالعلاقات المتينة القائمة بين جمهورية العراق ومنظمة التعاون الإسلامي، وأن أؤكد لفخامتكم رغبتي الأكيدة في تطوير هذه العلاقات لما فيه مصلحتنا المشتركة وخير الأمة الإسلامية.

وتفضلوا، صاحب الفخامة، بقبول أسمى آيات تقديري واحترامي

حسين ابراهيم طه

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

الرئيس اللبناني

تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد برقية تهنئة من رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون بمناسبة انتخاب فخامته رئيساً للجمهورية.

وأوضح فخامة الرئيس اللبناني في برقيته أن لبنان يكن أعمق المشاعر الأخوية للشعب العراقي الشقيق، ويحفظ امتناناً كبيراً لوقوف العراق إلى جانبه في مختلف المراحل والظروف التي مر بها، مؤكداً مواصلة التعاون والتعاضد بين البلدين، مشيراً إلى ضرورة رص الصفوف لتخطي كافة التحديات وبما يحقق المصالح المشتركة.

ملك المغرب

«من محمد السادس ملك المملكة المغربية

الى فخامة السيد عبد اللطيف رشيد رئيس جمهورية العراق

فخامة الرئيس

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد،

فيطيب لي بمناسبة انتخابكم رئيساً لجمهورية العراق ان ابعث إليكم بأحر تهانئي مقرونة بأصدق متمنياتي لكم بكامل التوفيق في مهامكم السامية لتحقيق تطلعات شعبكم الشقيق، الى المزيد من التقدم والازدهار في ظل الأمن والسلم والاستقرار.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب لكم عن ارتياحي للعلاقات الأخوية الطيبة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية العراق، مؤكدا لكم حرصي على العمل سوياً معكم من أجل توطيد علاقات التعاون المثمر والتضامن الفاعل القائمة بينهما وتوسيعها لتشمل كافة المجالات، لما فيه خير شعبينا الشقيقين.

مجدداً، لكم تهانئي، أرجو أن تتفضلوا، فخامة الرئيس، بقبول أسمى عبارات تقديري.

محمد السادس

ملك المغرب

ملك هولندا: نتطلع لتعزيز علاقات الصداقة مع العراق

تلقّى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، برقية تهنئة من جلالة ملك هولندا فيليم ألكسندر، بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق.

وأعرب الملك الكسندر في البرقية عن خالص التهاني وأصدق الامنيات الطيبة الى فخامة الرئيس، متمنياً له النجاح في مهام عمله، مؤكداً تطلّعه نحو تعزيز علاقات الصداقة الثنائية التي تجمع البلدين.

برلمان كردستان ينظر بعين الاعتبار لسائر المكونات

التقت رئيس برلمان إقليم كوردستان ريواز فائق، الثلاثاء، عضو المجلس الوطني الأرميني ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعلاقات العامة رستم باكويان، والقنصل الأرميني العام في إقليم كوردستان آرشاك مانوكويان.

فائق تجاذبت اطراف الحديث مع الوفد بحسب بيان / لمكتبها الإعلامي / تابعه المسرى حول العلاقات التاريخية بين الإقليم ودولة أرمينيا وتطوير العلاقات بين برلمان إقليم كوردستان والمجلس الوطني الأرميني.

وقالت فائق ، إن "الشعبين الكوردي والأرميني تجمعهما مشتركات ثقافية عديدة، وللأرمن مقعدهم الخاص في برلمان الإقليم، والأخير ينظر بعين الاعتبار لحقوق سائر مكونات كوردستان من بينها المكون الأرميني".

وعبر عضو المجلس الوطني الأرميني رستم باكويان عن شكره وتقديره لحسن الاستقبال، معربا عن الأمل في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إقليم كوردستان وأرمينيا أكثر، مقترحا في ذات الوقت تخصيص مقاعد دراسية لطلبة البلدين في جامعات أرمينيا والإقليم.

اشادات بقرار تمديد مهمة القوات الألمانية في الإقليم

بحثت رئيس برلمان كوردستان ريواز فائق، الأربعاء، مع وفد من البرلمان الألماني جملة أمور، على رأسها

تمديد مهمة القوات الألمانية في الإقليم، وفيما أشادت فائق بدور المستشارين العسكريين الألمان في تدريب البيشمركه، شددت على تطوير علاقات إقليم كوردستان ودولة ألمانيا أكثر على المستويات المختلفة.

جاء دلك خلال استقبال فائق، اليوم، وفدا عالي المستوى من لجنة الدفاع في برلمان ألمانيا، برئاسة سارا ناني وعدد من برلمانيي الأحزاب الألمانية المختلفة، حيث خلال اجتماع حضره عدد من رؤوساء وأعضاء لجان برلمان الإقليم الخاصة، الحديث باهتمام عن تمديد مهمة قوات الجيش الألماني ضمن التحالف الدولي في العراق وإقليم كوردستان.

وقالت فائق خلال اللقاء "نشكر الشعب ودولة ألمانيا للمساعدات الفنية والمعنوية التي قدمتها أثناء مواجهات قوات البيشمركه مع إرهابي داعش، فشعبنا وفي ومخلص مع الأصدقاء الذين وقفوا معنا أثناء المحن، نشكركم نيابة عن ذلك الشعب".

وسلطت فائق في جانب آخر من اللقاء الضوء على الدور المهم للمستشارين العسكريين الألمان في تدريب قوات البيشمركه، وفي المجال الطبي وإنشاء مؤسسات لإصلاح الأسلحة والمركبات.

وفيما يخص البيئة وآثارها السلبية على المناخ في كوردستان والمنطقة، أشارت فائق إلى القوانين المهمة التي صدرت خلال الدورة الحالية للبرلمان، والقوانين المعدلة من أجل حماية مصادر المياه والحفاظ على نظافة البيئة والمناخ.

من جهته جدد الوفد الضيف دعم بلادهم لقوات البيشمركه، وتقديره للأخير لدوره المهم في دحر داعش، معربين عن الإعجاب لما يشهده إقليم كوردستان من تطور ملحوظ.

وشدد الجانبان على تطوير علاقات إقليم كوردستان ودولة ألمانيا أكثر على المستويات المختلفة، لاسيما العلاقات والتعاون البرلماني.

اعداد تقرير مشروع قانون العمل

من ناحية ثانية باشراف د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان، عقدت الاربعاء ٢٦/ ١٠ / ٢٠٢٢، لجنة الشؤون الاجتماعية وحماية حقوق الانسان اجتماعا لها بحضور روميو هكاري رئيس اللجنة واعضاء ومستشاري اللجنة.

وكان الهدف من عقد الاجتماع هو اعداد تقرير اللجنة بخصوص مشروع قانون العمل، الذي يتضمن ١٥٩ مادة، وقد روعيت اثناء اعداد الاجتماع الاسس والحقوق الاساسية ونوقشت تفاصيل التشغيل والتدريب المهني وتنظيم عمل العمال الاجانب وعقود العمل الشخصية وحقوق والتزامات العمال واصحاب الاعمال.

في مشروع القانون هذا تمت الاشارة الى تحديد اجور وساعات العمل والاعياد والعطل الرسمية والاجازات، كما ناقش المجتمعون موضوعات حماية المرأة والمراهقين وعمال مقالع الحجر والمناجم والصناعات الكيمائية والمعدنية والنفط ايضا.

وفي نهاية الاجتماع، نوقشت ضوابط العمل والاتفاقيات والنزاعات الخاصة بالعمل الجماعي مع المحاكم وقضاة العمل.

الاجتماع الموسع لمجلس الشورى ولجنة الشؤون القانونية

وبهدف مناقشة تعديلات قانون مجلس الشورى، عقد بعد ظهر الثلاثاء ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٢، وباشراف د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان وحضور د. بزار كوجر رئيس لجنة الشؤون القانونية واعضاء ومستشاري اللجنة، اجتماع موسع في مبنى البرلمان مع ممثلي مجلس الشورى.

في مستهل الاجتماع ابدت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان دعم ومساندة البرلمان لتعديل قانون مجلس الشورى، بما ينسجم مع الواقع الحالي.

عقب ذلك قامت اللجنة الخاصة لتعديل قانون مجلس الشورى، بمناقشة المواد والفقرات المطروحة ، فيما طرح المشاركون في الاجتماع اراءهم ووجهات نظرهم بخصوصها، حيث تم الاخذ بها بكل اهمية لاغناء التعديلات بشكل اكبر، لكي يتم لاحقا اعداد تقرير اللجنة ورفعه الى رئاسة البرلمان لوضعه ضمن جدول اعمال جلسات البرلمان واجراء القراءة الثانية له.

ايلاء اهمية كبيرة لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

واستقبلت الثلاثاء ٢٥ /١٠/ ٢٠٢٢ د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان، المجلس الاعلى لذوي الاحتياجات الخاصة.وفي لقاء جمع بينهما جرى الحديث عن حقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة، وقالت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان: «ان برلمان كوردستان يولي اهمية كبيرة وحرصا شديدا على حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في اطار القوانين التي اقرها، وخصوصا في اطار قانون حقوق وامتيازات ذوي الاحتياجات الخاصة».

من جهته تحدث المجلس الاعلى لذوي الاحتياجات الخاصة عن مشروع قانون التربية والتعليم الذي يستعد البرلمان حاليا لطرحه للقراءة الثالثة والتصويت عليه، وفي هذا السياق طرح المجلس الاعلى لذوي الاحتياجات الخاصة جملة مطالب، منها مراعاة حقوق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التربية والتعليم، وتوفير المستلزمات الحديثة اللازمة لهذه الشريحة خلال عملية الدراسة، اضافة الى تثبيت تلك الحقوق في مشروع القانون.في هذا اللقاء ثمنت رئيسة البرلمان عاليا تشكيل المجلس الاعلى لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث ان لكل تلك المنظمات اهدافا مشتركة، مؤكدة ضرورة ان تتجه المنظمات الاخرى نحو تشكيل مجالس عليا تجمعها على غرار المجلس الاعلى لذوي الاحتياجات الخاصة.

من جهته ثمن الوفد الضيف عاليا دور رئيسة برلمان كوردستان في اطار اصدار تلك القرارات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وتحرص على حماية حقوقهم.

قلق امريكي من الهجمات الإيرانية والتركية على اقليم كوردستان

أكد نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي، جينيفر غافيتو، أن الولايات المتحدة قلقة للغاية من الهجمات التركية والإيرانية على إقليم كوردستان، وتأمل في أن تتشكل حكومة عراقية تواصل العلاقات الجيدة مع دول المنطقة.

جينيفر غافيتو، قالت في ندوة لمجلس الأطلسي، عقدت في العاصمة الأميركية واشنطن، يوم الثلاثاء (٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٢)، إن «الهجمات الإيرانية الأخيرة على إقليم كوردستان، مقلقة للغاية، حيث تسبب استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ البالستية في الحاق خسائر بشرية بالمدنيين ووفيات. ومن أجل تأزيم الوضع أكثر هدد قادة الحرس الثوري الإيراني بشن المزيد من الهجمات في المستقبل، وكما هو معلوم، يهدفون إلى صرف الأنظار عن القمع البشع الذي يمارسونه بحق» الإيرانيين.

وكانت غافيتو تشير بذلك إلى الهجمات التي شنها الحرس الثوري الإيراني يوم (٢٨ أيلول ٢٠٢٢)، مستخدماً عشرات من الصواريخ والطائرات المسيّرة، ضد مقرات أحزاب كوردستان إيران في إقليم كوردستان، والتي أودت بحياة ١٨ شخصاً وإصابة أكثر من ٦٠ آخرين.

الهجمات تلك تزامنت مع التظاهرات التي اندلعت في إيران وكوردستان إيران احتجاجاً على وفاة الشابة الكوردية مهسا (ژينا) أميني، بعد اعتقالها من قبل شرطة الإرشاد في طهران، التي قال والدها بأنها قتلت على يد قوات الأمن الإيرانية.

تركيا والتنسيق مع العراق

المسؤولة في إدارة الرئيس جو بايدن، تحدثت في كلمتها عن العمليات العسكرية التركية داخل أراضي إقليم كوردستان، قائلة: «إننا عبّرنا عن قلقنا حول العمليات التركية في إقليم كوردستان، وطالبنا الحكومة التركية أن تنسق عن كثب مع الحكومة العراقية، فيما يتعلق بعملياتها التي تستهدف مواقع الإرهابيين عبر الحدود. ليست إيران وحدها الطرف العدواني الذي يهدد الاستقرار الدولي، إنما روسيا أيضاً بدأت حرباً شرسة لا مبرر لها ضد أوكرانيا».

يشار إلى أن تركيا نفذت خلال العقود الثلاثة الماضية عشرات من العمليات العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكوردستاني في إقليم كوردستان، آخرها عملية المخلب – القفل التي بدأت في (١٨ نيسان ٢٠٢٢).

وزارة الدفاع التركية، أعلنت بأن العملية أسفرت عن مقتل ٤٢٣ من عناصر الحزب و٦٢ جندياً تركيا، فيما أعلنت قوات الدفاع الشعبي (الجناح المسلح لحزب العمال الكوردستاني)، مقتل الفين و١٢٤ جندياً تركياً و١٤٤ من عناصر الحزب.

هجمات الفصائل المقربة من إيران

نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي، تطرقت إلى العملية السياسية في العراق وهجمات الفصائل المقربة من إيران، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة تحث الحكومة المقبلة في العراق على أن «تواصل المساعي التي بذلتها الحكومة التي سبقتها من أجل دمج العراق مع المنطقة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية الاقتصاد العراقي، وتحسين بيئته، كما يسهم في تسهيل العمل المشترك، وأرى بأن هذا الاعتماد المتبادل سيكون أساساً لسلام طويل الأمد».

بشأن موقف واشنطن من العلاقات بين طهران وبغداد، أكدت جينيفر غافيتو بأن «الإدارة الأميركية تود أن تخفض التصعيد مع إيران، وهي تدرك بأن إيران شريك في غاية الأهمية للعراق، ولدى البلدين حدود واسعة ومصالح مشتركة عديدة، ونعتقد بأنه يجب أن تكون للعراق وإيران علاقات إيجابية، لكن يجب أن تكون إيجابية من الجهتين»، مشيرة إلى أن التهديدات والهجمات المستمرة من الفصائل المسلحة المؤيدة لإيران، «تشكل انتهاكاً لسيادة العراق، وتضعف ثقة المواطنين بالحكومة».

ورأت أن هذه الفصائل «لا يمكنها أن تدعي بأنها جزء من القوات الأمنية، وأن تعمل في الوقت ذاته خارج سلطة الحكومة وأوامرها».

حول العلاقات بين طهران وواشنطن وحلفائها في المنطقة والعالم، قالت جينيفر غافيتو إن «الرئيس بايدن ملتزم بالعمل مع الحلفاء والشركاء لمنع أعمال إيران التخريبية والتصدي لها، وهجمات إيران على القوات الأميركية في العراق أو أي مكان آخر في المنطقة، غير مقبولة، وعندما يتعرض المواطنون ومصالحنا إلى هجمات، سيكون لنا ردنا، وبموازاة ذلك، سنواصل دعم الإيرانيين من أجل نيل حقوقهم وكرامتهم، اللتان حرمهم نظام طهران منهما منذ أمد بعيد».

*روداو

معتقلو بادينان يعيشون أوضاعا سيئة ويطالبون بنقلهم الى السليمانية

أعلن فريق محامي الدفاع عن معتقلي منطقة بادينان، أن المعتقلين طالبوا بنقلهم الى سجن إصلاح الكبار في السليمانية.

وقال بشدار حسن رئيس فريق محامي الدفاع عن معتقلي بادينان، في مؤتمر صحفي حضره PUKMEDIA: «المعتقلون في أربيل بصورة عامة يعيشون أوضاعا سيئة وخاصة معتقلي بادينان، فالمحاكم هناك تعيش على التناقضات، وتعيش أسوأ حالاتها في الوقت الحالي.

وقال بشدار حسن: «كنا قد طلبنا الإفراج المشروط عن المعتقلين، إلا أن محكمة جنح أربيل رفضت الطلب». وأضاف أن المعتقلين جميعا طالبوا بنقلهم الى سجن إصلاح الكبار في السليمانية، لأن حقوقهم غير مصونة في أربيل ويعاملون معاملة الأسير وتمارس بحقهم ضغوط نفسية، ما تسبب في تدهور وضعهم الصحي.

وأشار رئيس فريق محامي الدفاع، الى أن المعتقل شيروان شيرواني قد تم نقله مع معتقلين آخرين الى جهة مجهولة، ولا يسمح لمحامي الدفاع ورئيس هيئة حقوق الانسان زيارتهم.

وأكد قائلا: «رئيسة برلمان كوردستان أعدت مشروع قانون العفو العام، ومجلس القضاء يفضل إصدار عفو عام عن المعتقلين، وقد وافقت رئاسة الاقليم والجهات الأخرى المختصة على ذلك، إلا أن رئيس حكومة الاقليم وللأسف، لايرد على هذا الطلب منذ حوالي خمسة أشهر ولايزال يلتزم الصمت حيال هذه القضية».

PUKmedia

مؤتمر الحزب الديمقراطي يواجه عاصفة من التدخلات ويعاني من التكتلات

يواجه المؤتمر العام الرابع عشر للحزب الديمقراطي الكوردستاني عاصفة من التدخلات في عملية انتخاب قادته الجدد، وفيما بدأت التكتلات الحزبية داخل الحزب الواحد تبرز إلى السطح لتسبب مشاكل حقيقية للمؤتمر، يكشف عضو بأحد أفرع الحزب عن دلائل وشواهد على شراء الذمم وحجم تلك التدخلات وعلميات التزوير في انتخابات المؤتمر.

المؤتمر يعاني التزوير والتكتلات ومنافسات غير أخلاقية وشراء للذمم

ويهدد العضو في الحزب الديمقراطي الفرع الـ ١١ حسن رسول ومعه ١٣ آخرون بكشف حالات التزوير والتكتلات التي ترافق عملية الانتخابات الداخلية في حزبه بالقول: إن "المؤتمر يعاني من التزوير والخروقات والتكتلات ومنافسات غير أخلاقية وشراء للذمم"، مؤكدا أننا "لن نرضخ للضغوطات التي تواجهنا".

مرشحون نالوا عضوية المؤتمر بالتزوير وشراء الذمم

وكان كوادر متقدمة في الحزب الديمقراطي وعددهم ١٤ كادرا، ضمن اللجان الأربعة لمناطق (مركه وبيتوبن وحاجياوا وخوشناوتي) التابعة لفرع الـ ١١ للحزب، أشاروا في بيان وجهوه ، للرأي العام والجهات ذات الصلة إلى الخروقات وعمليات التزوير التي يمارسها حزبهم في مؤتمره العام أن هناك "شواهد وإثباتات وأدلة حول التزويرات والخروقات في

انتخابات أعضاء المؤتمر الـ ١٤"، مؤكدين أن العديد من المرشحين نالوا عضوية المؤتمر عبر عمليات التزوير والخروقات التي شابت الانتخابات الداخلية للحزب.

اللجنة القانونية تأكدت من صحة التزويرات لكنها لم تحرك ساكنا

وأكدوا أنهم "سجلوا دعاوى ضد اللجنة القانونية الخاصة بمؤتمرهم، مطالبين بإعادة الانتخابات، غير أن تلك الدعاوى لم تلق أذانا صاغية لاستغلال اللجنة العليا لانتخابات المؤتمر اللجنة القانونية العالية لأغراض ومآرب أخرى".

ويضيف رسول أن "اللجنة تأكدت من صحة ادعاءاتنا وصحة الأدلة والشواهد التي قدمنها، بعد إجراءها تحقيقات دقيقة"، مستدركا أن "اللجنة حرفت مسار التحقيقات وأفرغت دعاوانا من محتواها، فهي بإمكانها إسكاتنا لكنها لن تقدر على إجبارنا على القبول والرضا بما يجري".

قنوات الاتحاد الوطني تكشف خفايا مؤتمر الحزب الديمقراطي

ويتخذ أعضاء الحزب الديمقراطي الرافضين للخروقات التي تصاحب انتخابات مؤتمر حزبهم العام، من صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي منصة للتعبير عن احتجاجهم لما يحصل، حيث لجأ ١٤ منهم وتنظيمهم الفرع الـ ١٤ للحزب، ولأول مرة إلى قنوات الاتحاد الوطني الكوردستاني للكشف عن التكتلات والضغوطات التي يمارسها حزبهم في انتخابات مؤتمره العام.

وكشف رسول عن "رفع شكاوى للجنة القانونية الخاصة بأعمال المؤتمر، طالبنا فيها بعدم السماح لمن نجح بالفوز في الانتخابات عبر التزوير من الترشح مجددا، لأن من نجح في نيل عضوية المؤتمر عبر الغش، لن يكون مصيره واضحة المعالم".

ولفت رسول إلى أن "عمليات تزوير كبيرة رافقت انتخابات المؤتمر في فرع حلبجه وكذلك فرع عقرة وكذلك الحال عندنا، وبدورنا أوصلنا ما يجري بشفافية إلى الرأي العام"، مهددا بكشف وعرض الدلائل لو ظل المؤتمر ماشيا في طريق التزوير والخروق".

الديمقراطي يلجا إلى الترهيب لتكميم الأصوات المعارضة

ويعتمد الحزب الديمقراطي طرقا وأساليب شتى لتكميم الأفواه المعارضة وسد الطريق على كشف الحقائق منها ممارسة ضغوطات والترهيب وأمور أخرى.

ويتابع حسن رسول العضو في الفرع الـ ١١ للحزب الديمقراطي الكوردستاني إن "تهديدات تطالنا بعدم كشف الدلائل، لكننا لن نرضخ لها، إذ ان التوزير والخروق والتكتلات والمنافسة غير الشرعية وشراء الذمم وتوزيع الأموال لاحقت انتخابات مؤتمر الأفرع كذلك"

وختم بالقول: "أوصلنا كل ذلك بالدلائل إلى اللجنة العليا لدعاوى المؤتمر، ومع إقرار الأخير بصحة ما نقول، إلا لم تحرك ساكنا، لا بل عمدوا إلى إغلاق القضية".

أعضاء متذمرون من عمليات التزوير

ولّدت التدخلات وعمليات التزوير والخروقات التي ترافق مؤتمر الـ ١٤ العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني، حالة من الاستياء عند كوادر ذلك الحزب، محذرين من كشف تلك الحالات للرأي العام مالم تستجب قيادات الحزب الديمقراطي لمطالبهم.

وأشار الكوادر المتقدمة في الحزب الديمقراطي وعددهم ١٤ كادرا، ضمن اللجان الأربعة لمناطق (مركه وبيتوبن وحاجياوا وخوشناوتي) التابعة لفرع الـ ١١ للحزب، أشاروا في بيان وجهوه للرأي العام والجهات ذات الصلة إلى الخروقات وعمليات التزوير التي يمارسها حزبهم في مؤتمره العام أن هناك "شواهد وإثباتات وأدلة حول التزويرات والخروقات في انتخابات أعضاء المؤتمر الـ ١٤"، مؤكدين أن العديد من المرشحين نالوا عضوية المؤتمر عبر عمليات التزوير والخروقات التي شابت الانتخابات الداخلية للحزب.

وأكدوا أنهم "سجلوا دعاوى ضد اللجنة القانونية الخاصة بمؤتمرهم، مطالبين بإعادة الانتخابات، غير أن تلك الدعاوى لم تلق أذانا صاغية لاستغلال اللجنة العليا لانتخابات المؤتمر اللجنة القانونية العالية لأغراض ومآرب أخرى".

وحذر الكوادر الأربعة عشرة من "كشف كل الأدلة الخاصة بالتزويرات والخروقات التي حصلت في مناطقتنا للرأي العام خلال الأيام القادمة في وسائل الإعلام، ما لم يتم الاستجابة لمطالبنا".

هذا وكشف أعضاء آخرون في الديمقراطي الكوردستاني بحلبجة بوقت سابق عن تذمرهم من التدخلات في مؤتمر حزبهم العام، فيما حذروا من كشف عمليات التزوير التي ترافق الانتخابات الداخلية في حال عدم الاستجابة لدعواتهم بإيقاف تلك الخروقات.

أسماء الكوادر

١- الحاج بيروت خضر
٢- حسن كويخا رسول
٣- إبراهيم كويخا همزه
٤- جمال عبد الله أحمد
٥- عبدول محمد عبدالله
٦- ريبوار إبراهيم خالد
٧- آرام عبد الله علي
٨- عثمان الحاج أحمد
٩- آشتي محمد عبد الله
١٠- خالد مامند علي
١١- هيوا عبدالله جعفر
١٢- مامند خضر داوود
١٣- إسماعيل رسول عمر
١٤- رحمن رسول أحمد

بغداد: استرجعنا معظم أموال سرقة القرن ولا تورط لوزراء فيها

اعلن القضاء العراقي الثلاثاء استعادة معظم الاموال المختلسة في القضية التي عرفت بسرقة القرن نافيا تورط وزراء فيها ومتوقعا الاطاحة بمتهمين آخرين فيما اكد الكاظمي ان التهمين سيقدمون الى العدالة.

وتحدث قاضي أول محكمة تحقيق النزاهة نائب رئيس محكمة استئناف الكرخ الاتحادية في بغداد ضياء جعفر عن ملف سرقة مليارين ونصف المليار دولار الخاصة بالتأمينات في هيئة الضرائب قائلا إن «القضاء تلقى في نهاية آب أغسطس الماضي معلومات عن محاولات من قبل أشخاص للاستحواذ على مبالغ الأمانات الضريبية والجمركية، وبناء على التحقيق تم اصدار قرا ر بإيقاف صرفها إلا أنه بعد إجراء التحقيقات ظهر أن الأمانات مصروفة بتواريخ سابقة من العام ٢٠٢١ بما يقارب العام من القرار .

واشار القاضي في مقابلة مع الوكالة العراقية الرسمية تابعتها «ايلاف» أن «محكمة تحقيق الكرخ شكلت لجنة تدقيقية لإجراء تدقيق وتحقيق بمستندات الصرف كافة البالغ عددها ٢٤٧ صكاً، والتأكد فيما إذا كانت هذه المبالغ قد صرفت بشكل مخالف للقانون وتوضيح نوع المخالفة والتجاوز على المال العام».

منع تهريب المتهمين والأموال

وأوضح أن «القضاء اتخذ كل الإجراءات الاحتياطية اللازمة لمنع تهريب المتهمين والأموال التي استحوذوا كما أن «المحكمة وضعت الحجز الاحتياطي على أموال المتهمين المنقولة وغير المنقولة وزوجاتهم وأولادهم

والتحريات المالية في مكاتب غسيل الأموال بدأت تسفر عن ظهور أموال تم وضع اليد عليها».

وأوضح أن «الجريمة على فرض صحة ثبوتها هي قيام مجموعة من الموظفين باتخاذ إجراءات مخالفة للقانون لتسهيل عملية الاستيلاء على مبالغ الأمانات الضريبية من قبل المتهمين من أصحاب الشركات وأن قيمة هذه المبالغ بشكل دقيق حتى الآن غير محصورة لكن لدينا تقرير أولي يوضح عدد الصكوك التي تم صرفها وما يتم حالياً هو تدقيق هذه الصكوك».

إطلاق ثلاثة متهمي بكفالات

وقال القاضي ضياء جعفر: إن «موضوع إطلاق سراح المتهمين بكفالة هي صلاحية تقديرية لقضاة التحقيق وخاضعة لرقابة المحاكم العليا»، مؤكداً أن «إطلاق سراح ثلاثة من المتهمين الخمسة في هيئة الضرائب تم بكفالة فيما تم إيقاف مدير عام هيئة الضرائب الذي حضر الى المحكمة من تلقاء نفسه ومعاون المدير العام في مركز شرطة الصالحية وكذلك تم إلقاء القبض على متهم آخر في إقليم كردستان ،وكذلك إلقاء القبض على المتهم (نور زهير) احد المتهمين الرئيسيين.

لا تورط لوزراء بالسرقة

وأضاف أن «عملية إلقاء القبض على المتهم (نور زهير) تمت وفق إجراءات مسبقة متخذة بشكل سري وألقي القبض عليه من قبل قوة خاصة تابعة لوزارة الداخلية بالتنسيق مع القضاء».

وبين أن «ما يرد حول اعتراف المتهم (نور زهير) عن تورط وزراء ومسؤولين آخرين عار عن الصحة، وأن المتهم ستدون أقواله اليوم بشكل مفصل أمام المحكمة حصراً»، مبيناً أن الإجراءات القانونية ستتخذ بحق جميع الأشخاص الذين اشتركوا في ملف الأمانات وفق أدلة رصينة».

وأوضح أن «أسماء المتهمين في ملف الأمانات جميعهم متواجدون داخل العراق، ويوجد متهمان اثنان جارية عمليات التحري عنهما».

وتابع أن هناك أشخاصاً وكيانات، تستغل التحقيقات التي تجريها المحاكم لاستغلال المواطنين وتعمل على ابتزازهم وسيتم اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم بعد أن أسندت بأدلة وقدمت للقضاء».

وضع اليد على أغلب الأموال

وكشف القاضي عن وضع اليد على أغلب الأموال التي سرقت من هيئة الضرائب .. مؤكدا أن أغلبها لا تزال داخل العراق»..مبيناً أن هناك رأس مال تم وضع الحجز الكامل عليه في أحد المصارف بالتنسيق مع البنك المركزي علاوة على العقارات الأخرى»، لافتاً إلى أن «المبلغ الذي هرب خارج العراق غير معلوم كون قيمة المبلغ المهدور غير واضحة، وما تم الإعلان عنه هو قيمة المبالغ المصروفة».

الكاظمي يؤكد تقديم المتورطين الى العدالة

وقال الكاظمي في تغريدة على «تويتر» تابعتها «ايلاف» انه «منذ اليوم الأول وحتى اللحظة الأخيرة، نؤكد على استمرار حكومتنا في مكافحة الفساد، وكشف الفاسدين، والقبض على المجرمين».

واضاف ان «ملاحقة سراق المال العام وتقديمهم إلى العدالة قضية حظيت باهتمامنا المباشر، ومتابعتنا الدقيقة وفق السياقات القانونية المعمول بها في تنفيذ الأوامر القضائية، دون اكتراث لأصحاب المزايدات والابتزازات السياسية ومزوري الحقائق الذين كانوا أساس الفساد والمدافعين عنه، وسيبقون إذا لم يتم التصدي لهم سياسياً وفضحهم شعبياً».

وختم الكاظمي بالقول «شكراً لأبطال وزارة الداخلية على جهودهم، وكل الأجهزة الأمنية، وشكراً للقضاء وأجهزته، فنحن جميعاً نعمل لأجل الوطن والدولة».

ومساء الاثنين اعلن وزير الداخلية العراقي عن اعتقال المتهم الاول باختلاس ٢/٥ مليار دولارعندما كان يروم الهرب الى تركيا.وأكد وزير الداخلية عثمان الغانمي القاء القبض على مدير شركة «القانت» نور زهير غانم في مطار بغداد الدولي حينما كان يحاول الهرب بطائرة خاصة.

وكان وزيرالنفط إحسان عبد الجبار(وزير المالية سابقا) قد كشف بداية الشهر الحالي عن سرقة ٢/٥ مليون دولار موضحا أسباب إلغاء تكليفه بوزارة المالية وكالة بقرار من البرلمان العراقي مؤخرا.

وقال عبد الجبار في تغريدة إن «رئيس الوزراء وافق مشكورا على طلبنا بخصوص الاعفاء من مهام ادارة وزارة المالية بالوكالة». وأوضح انه كان قد وجه بتحقيق بعد تكليفه بوزراة المالية وكالة في منتصف أب أغسطس الماضي بالتحقيق في وثائق عن سرقة ٣/٧ تريليون دينار عراقي (٢/٥ مليار دولار) من اموال الضريبة/مصرف الرافدين من قبل مجموعة محددة وتم تسليم وزارة المالية لنتائج التحقيق الى الجهات المختصة ومنها اللجنة المالية البرلمانية مشددا بالقول «لم نخضع لأي ضغط ومساومة لمنعنا عن اداء دورنا في حماية المال العام».

*ايلاف

رياض عبد الكريم

الحوار الوطني أحد أهم مرتكزات الإصلاح

شهدت الساحة السياسية العراقية على مدى تسعة عشر عاماً الكثير من الخلافات والصراعات والتقاطعات ، اكثر بكثير من حلات الانسجام والتداخل الفكري والوطني ، وحقيقة الامر ان كل الذي حصل وبأعتراف السياسين انفسهم من احباط في بلورة موقف وطني ناضج وواضح يخدم مصلحة البلد والشعب ، كان بالامكان تجاوزه وحل كل الاشكالات التي طغت على المشهد ، فلو انتظمت صيغة منهجية وافكار حوارية في حدود حصر القضايا الخلافية ، ولو وحدت الاحزاب موقفها تجاه المعضلات المصيرية ، ولو تفهمت تلك الاحزاب ماذا تعني مفردة التنازلات ، لما حصل ما حصل في ضبابية الرؤية وتشضي الحراك ، والامر المؤسف ان معظم الاحزاب تنظر الى

التنازلات على انها امرا مستحيلا ، في حين ان النضج السياسي يرى غير ذلك تماماً عندما يتعامل مع التنازلات على انها قيمة عليا في الحس الوطني ، وتعبير واعي عن الانتماء العراقي ، وافصاح عن تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية ، بمعنى ان لاتتمسك الاحزاب بمصالحها المالية والتوسعية والهيمنة على كل ماهو متاح في ظل غياب الرقابة وعدم وجود ضوابط عليا مسؤولة عن الرقابة والمحاسبة ، بحيث غدت الاحزاب قوة فوق قوة الدولة ، وصارت الى حد ما سلطة السياسة اقوى من سياسة السلطة .

تفاعلات ايجابية

وعلى اساس ذلك فأن الواقع السياسي طالما اهتم بمصالحه وتنمية نفوذه ، فهو في حقيقة الامر قد ابتعد كليا عن سياسة المراحل التي توجبها الظروف للتغيير والتجديد والمراجعة ، وهذا يعني ايضا ان الطبقة السياسية قد انحرفت كليا عن اهدافها ومبادئها وصارت اشبه ماتكون عبارة عن كيانات مشتتة وبعيدة عن التداخلات الايجابية على الصعيد الشعبي والحكومي ، الامر الذي انتج حكومات ضعيفة تتلاقفها عواصف عاتية هزت كيانها وفككت مفاصلها ، ذلك ان الحكومات القوية في العالم المستقر تستمد قوتها وتهتم بمنجزها الوطني من خلال طبقة سياسية مستقرة ومتزنة وعقلانية ، تتفاعل بايجابية وتفهم لدور الحكومة في منجزها ، ودور البرلمان في منجزه ايضا ، اذ انعكس هذا التشظي حتى على واقع نشاط البرلمان حيث اتسمت جلساته بالروتينية والبرود الذي غالبا ماتسخنه الخلافات والتصعيد في الخطاب المتشنج الذي يقود الى عرقلة اعمال المجلس وفض العديد من الجلسات بدون ان تحقق نتائج ايجابية .

السؤال الان بعد استعراض الواقع السياسي المرير هو :

كيف الخروج من هذا المأزق والتوصل الى حلول مقنعة ؟ والجواب هنا يكمن بالتوجه الى حل كل الازمات والمشاكل في سلة واحدة تحمل عنواناً كبيراً ومهماً هو الحوار الوطني فهو الملاذ الاخير المتبقي كحل جذري لكل الاشكالات على صعيد ترميم الكيانات السياسية وعلى صعيد اصلاح الوضع بالعراق بعد ان دمره الفعل السياسي الذي انحرف عن مبادئه الوطنية واهدافه التي جاهر بتحقيقها .

> **لو وحدت الاحزاب موقفها تجاه المعضلات المصيرية لما حدث ما حصل**

وعليه فإن الحوار لا يدعو المغاير أو المختلف إلى مغادرة موقعه الثقافي أو السياسي، وإنما هو لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها، والانطلاق منها مجددا ومعا في النظر إلى الأمور. وإن عظمة أية ثقافة في انفتاحها، وقدرتها على تأصيل مفهوم الحوار والنقد في مسيرتها، فثمة أشياء ومعارف عديدة يتم الاستفادة منها من جراء الانفتاح والتواصل والحوار.

وعليه فإن الحوار بكل مستوياته، هو ضرورة حتمية، وذلك من أجل تعميق وتوسيع المساحات المشتركة، وبلورة الفهم والتفاهم المتبادل، ولكي تتراكم أعراف وتقاليد حوارية تسود كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية والوطنية.

بيئة نقية وشفافة

وحتى نعمق فكرة الحوار الوطني وانجاحه ، لابد من توفير بيئة نقية وشفافة يؤطرها الحس الوطني وتتألق

فيها الهوية العراقية بعيدا عن التصنيفات المتعلقة بالقومية او الدين او المذهب وتغييب مفردة المكونات تعبيراً على ان الشعب العراقي واحد والعراق هو الاوحد، ولاجل تنظيم صيغة متزنة وعقلانية واعطاء هذا الحوار قيمة عليا توصل للعالم ان ثمة حراك سياسي كبير يجري في العراق على ايدي ساسته وبمشاركة شعبية واسعة ، يجب ان يكون برعاية اممية وبمشاركة شخصيات فكرية وسياسية واعلامية ، وهنا اود الاشارة الى تصريحات الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، السيّدة جينين هينيس – بلاسخارت قبل فترة قصيرة، خلال زيارتها للمتظاهرين في ساحة التحرير ، قائلة:

"شاهدت في الشوارع نساءا ورجالا، شبابا وكبارا في السن، متحدّين تحت العلم العراقي في حبّهم لبلدهم. وقد منحت الديمقراطية العراقيين الحق في إسماع أصواتهم ومحاسبة قادتهم. واليوم يقف العراق على مفترق طرق: إما إحراز التقدم عبر الحوار، وإما الجمود المؤدي للانقسام."

وأشارت هينيس- بلاسخارت في البيان إلى أن "العنف لا يولد سوى المزيد من العنف، لكن الحوار الوطني العام يمكن أن يجمع كلمة العراقيين لوضع خارطة طريق نحو عراق أكثر شمولا واستقرارا وازدهارا."

الحد الادنى من النجاح

من هذه التداخلات بمعناها الوطني والقييمي التي اشارت اليها ممثلة الامم المتحدة ، يمكن ان ينطلق مشروع الحوار الوطني ، الذي ينبغي ان يكون مختلفا كليا بكل تفاصيله ومعانيه واهدافه عما سبقه من مؤتمرات هزيلة ومبادارات سطحية ادت لسوئها وسذاجة الاعداد والتحضير لها الى تعميق الخلافات والصراعات وكأنها اقرت مشروعية تلك الخلافات دون ان تدرك عواقب ما سيحصل ، وبالفعل فقد غلب السوء على المشهد السياسي مكتسحا مظاهر الانسجام والتعقل والحس الوطني .

وعندما ندعو الى مشروع الحوار الوطني في هذه المرحلة المفصلية ، والاخص بعد انتخاب رئيس الجمهورية ، وتكليف رئيسا للوزراء ، والتوجه نحو الاصلاح والتغير والقضاء على الفساد ، كما جاء في تصريحات رئيس الجمهورة المنتخب، ورئيس الوزراء المكلف ، فأن هذه الممارسات لايمكن ان تحقق النجاح مطلقا في حدود الانتقال من مرحلة النكوص الى مرحلة التجديد ، لانها مرتبطة اساسا بتنقية الاجواء وتهيئة بيئة سياسية متفاعلة مع الواقع ومستجيبة لضرورات المرحلة ، والا كيف يمكن ان نحقق الحد الادنى من النجاح في ان نكون وكل الاطراف السياسية تبكي على ليلاها ولا تبكي على العراق وشعبه الابي الذي اعطى التضحيات الجسام اكثر بكثير مما اعطته كل القوى السياسية التي دمرت معظم البنى الاجتماعية بفعل سوء ادارتها للعمل السياسي وتبنيها للمحاصصة البغيضة والمحسوبية الجائرة وأتت بأناس عديمي الخبرة والكفاءة مما افسد قيمة المنجز الوطني واشاع الفساد وأضر بالمال العام واوقف المشاريع الانمائية والخدمية ، ناهيك عن المظالم التي فتكت بالشعب .

> "الواقع السياسي طالما اهتم بمصالحه وتنمية نفوذه"

وهنا اذكر حالة مشابهة لواقعنا ، فقد مر لبنان بنفس الظروف المعقدة وبرزت الصراعات السياسية على اشدها مما قادت هذه الصراعات الى الحرب الاهلية وصلت الى حد الاقتتال في الشوارع بدايات سبعينات القرن الماضي واستمرت قرابة العشر سنوات ، لكن انبرى بعض العقلاء

متسائلا الى متى يستمر هذا الامر والى اين نريد ان نصل ، فكان مؤتمر الطائف الذي انعقد في السعودية وبرعاية منها وفتحت ملفات الحوار الوطني بحضور كل الفرقاء من قادة لبنان السياسيين، تملكتهم اندفاعات معززة بالروح الوطنية وشعور بالندم والاسف على كا ماحصل وما اصاب بيروت من دمار وتخريب ، وعلى مدى ثلاثة ايام فقط توصلوا الى اتفاقات تفصيلة انهت قتال العشر سنوات واقرت التوجه الى البناء والاعمار ، وعاد الاخوة الاعداء الى بيروت حيث اصبحوا الاخوة الاصدقاء .

ضرورة الحوار الوطني

اخلص مما تم ذكره اعلاه ، الى ان البلد في مأزق كبير وهو بحاجة الى ترميم جذري واعادة تكوين بعيدا عن الترقيع والممطالة والتوجهات المنفردة ، لان التحدث من المنابر الخاصة واطلاق التصريحات والبيانات حول مختلف القضايا سوف لن تجدي نفعا وهي التي طغت على المشهد السياسي طيلة التسعة عشر عاما التي مضت وهي التي كانت السبب في دمار البلد ، وعندما نتحدث عن ضرورة الحوار الوطني وندعو اليه بشدة لانعني التوجه الى اجتماع شكلي دون اعداد مسبق تحضره مجموعة من الاحزاب والكتل وتجري مناقشات استعراضية مهلهلة دون التوصل الى اتفاقات ، مثل ما حصل سابقا ، ذلك ان المطلوب ان تبادر قيادات الرؤساء الثلاثة لعقد هذ الاجتماع الموسع تحت صيغة الحوار الوطني بعد التنسيق مع الامم المتحدة لكي يكون الحوار برعايتها واشرافها ، ويضم قادة الكتل السياسية التي لديها تمثيل في البرلمان واختيار مجموعة سياسيين يمثلون الاحزاب التي ليس لها تمثيل في البرلمان ، وتشارك فيه منظمات المجتمع المدني وممثلين عن تنسيقيات التظاهرات والنقابات العاملة في العراق ، كما توجه دعوات رسمية لشخصيات سياسية عربية وعالمية البعض منها معني بحقوق الانسان ، ودعوات اخرى الى الجامعة العربية ومنظمة حقوق الانسان ومنظمة المؤتمر الاسلامي والاتحاد العربي للبرلمان كذلك الاتحاد الاوربي وبعض المنظمات الانسانية في الامم المتحدة ، على ان يحضره كل وزراء الحكومة العراقية ، وان تعد ورقة عمل بعد عقد سلسلة اجتماعات مع رؤساء الكتل السياسية لتحديد اهداف وتوجهات الحوار والتأكيد عل جعل هذا الحوار هو الفرصة الاخيرة امام العراق ولابد ان يحقق هذا الحوار الاتفاق على وثيقة عهد تلزم كل الاطراف المعنية بتنفيذها ، على ان تطرح فيه كل ازمات البلد بالتفصيل ، وان تناقش بروح وطنية وبحس انتمائي ووفائي حتى لو اضطر البعض لاعطاء تنازلات مقابل سلامة واستقرار العراق وتأمين مستقبل متساوي للجميع .

> **الحوار الوطني خارطة عمل جديدة تنسجم مع متطلبات الشعب**

ولاريد ان ادخل في تفاصيل اخرى لان الكثير من الامور اللوجستية لابد ان تدرس من قبل المعنيين ويمكن طرح الاضافات التي يمكن ان تعمق وتنضج هذا الحوار .

قبل ان اختم ، أأوكد لكم ان لا انتخابات ناجحة ، ولا اصلاح ناضج ، ولا استقرار دائم ، ولا تغيير مقنع ، بدون عقد هذا الحوار ، فهو الذي سيشكل خارطة عمل جديدة تنسجم مع متطلبات الشعب ومطالب المتظاهرين ، وتتيح للحكومة فرصة مريحة للعمل ومنسجمة مع الواقع السياسي ، وكذلك لمجلس النواب .

*صحيفة «المدى»

تقرير أوروبي يدعو لتغيير جذري في العراق ويحذر من تصعيد جديد

أكد تقرير أوروبـي، أن العراق مقبل على تصعيد جديد ما لم يحدث هناك تغيير جذري في النظام، مبيناً ان الإرث السياسي وغياب العدالة عوامل على عودة الاحتجاجات، داعياً إلى إجراء حوار وطني يساعد في رأب التصدعات العميقة ما بين الفرقاء والأطراف الدينية والعرقية المختلفة.

وذكر تقرير لموقع (IPS-Journal) الأوروبـي أن «تشكيل حكومة من قبل المكلف محمد شياع السوداني أصبح مجرد أمر شكلي».

وتابع التقرير، أن «ذلك يأتي بعد مرور سنة على الانتخابات البرلمانية في ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١ وانتهاء الانسداد السياسي في العراق بانتخاب عبد اللطيف رشيد، رئيسا للجمهورية».

وأشار، إلى أن «نظام المحاصصة في تشكيل الحكومة ما زال قائماً، اما بالنسبة للاعبين الدوليين، مثل بعثة اليونامي للأمم المتحدة في العراق، فانهم قد تنفسوا الصعداء».

ولفت التقرير، إلى أن «هؤلاء اللاعبين أكدوا ان الطريق أصبح مفتوحاً الان للعراق، بعد انسداد وشلل طال اكثر من عام، ان يوجه انظاره مرة أخرى لمشاكل البلد الحقيقية من ازمة اقتصادية وأزمة التغير المناخي ومكافحة الفساد».

وتساءل، «هل ستكون الحكومة الجديدة قادرة حقا على ايجاد أجوبة وحلول لمشاكل وتحديات العراق الكبرى وان تخلق سلما مجتمعيا؟».

وزاد التقرير، «بغض النظر عمّا ستكون عليه طموحات الحكومة الجديدة في جهودها، فان الامر واضح من الان في ان العراق قد يواجه بلا شك تصعيدا آخر اذا لم يكن هناك تغيير جذري للنظام».

ويواصل، أن «ارث فشل النظام السياسي في العراق في إدارة البلاد يعيد نفسه من جديد مع غياب العدالة الاجتماعية، وكلما ازداد يأس الناس كذلك تزداد فرص الاحتجاجات التي دائما ما تسبب عدم استقرار لسنوات عديدة».

ونوه التقرير، إلى أن «امام الحكومة العراقية الجديدة طريق واضح لمواجهة التحديات هو بإجراء إصلاحات».

وشدد، على أن «أية محاولة لإجراء تغيير مع وجود اقتصاد ريعي وقطاع عام مترهل وفساد مستشر، تبدو امرا وهميا».

ويجد التقرير، أن «هذا مؤشر خطير لبلد لا يستطيع تقديم خدمات أساسية من تربية ومياه صالحة للشرب وكهرباء ورعاية صحية وتنمية لإعداد سكانية متزايدة رغم الثروات النفطية الهائلة».

وذهب، إلى أن «الطريق السلمي لتحقيق تغيير انتقالي يتطلب من الحكومة والنخبة السياسية بان تركز اهتمامها على توفير خدمات للشعب وليس للطبقة السياسية وان تتخذ خطوات ضرورية تجاه نظام سياسي يجعل من العراق بلدا ديمقراطيا ليس على الورق فقط».

وتابع التقرير، أن «ذلك يشتمل على اجراء حوار وطني شامل يستعيد ثقة الناس المهزوزة بالديمقراطية».

وأورد، أن «العراق ومنذ الانتخابات البرلمانية الأولى للعراق بعد عام ٢٠٠٥ ونسبة مشاركة الناخبين في التصويت بتناقص مطرد، الى ان تدنت المشاركة الى هبوط قياسي في عام ٢٠٢١ لتصل الى ٤٣٪ فقط من المشاركين بالتصويت».

وبين التقرير، ان «العراقيين لا يشعرون بان الانتخابات تمثل صوتهم الذي أدلوا به والذي سيؤدي الى تحقيق تغيير».

ورأى، أن «هذا لا يبدو غريبا طالما انه خلال السنوات الأخيرة لم يكن هناك استقرار سياسي ولا إصلاحات حقيقية».

وأكد التقرير، أن «وجود حوار وطني قد يساعد في رأب التصدعات العميقة ما بين الفرقاء والأطراف الدينية والعرقية المختلفة في العراق».

وذهب، إلى «اهمية ذلك خصوصا بعد التصارع على السلطة ما بين مؤيدي الصدر والإطار التنسيقي».

ودعا التقرير، إلى «تهدئة الأوضاع ما بين الأطراف الشيعية في العملية السياسية»، مضيفاً أن «الخلافات الطائفية والسياسية كانت حجر عثرة امام إصلاحات طالب بها محتجون منذ تشرين الأول ٢٠١٩ معترضين على نظام محاصصة يؤدي لفساد اداري ومؤيدين لنظام يحقق للعراق سيادته الوطنية».

وتحدث التقرير، عن «شرط آخر مهم لتحقيق سلم سياسي واجتماعي دائمين يكمن في حصر السلاح بيد الدولة».

وأفاد، بأن «وجود فصائل مسلحة تابعة لأطراف وأحزاب سياسية فأنها تقوم بتقويض عوامل تحقيق ديمقراطية سليمة في البلد».

> **وجود حوار وطني قد يساعد في رأب التصدعات العميقة**

وأورد التقرير، أن «تحقيق هذا النوع من الديمقراطية يعتبر الان من اكبر التحديات الداخلية التي يواجهها العراق على نطاق المستقبل القريب، وهي ديمقراطية يتوجب على المجتمع الدولي ان يدعمها من اجل تحقيق تغيير دائمي بعيد المنال».

وأضاف، أن «انتخابات تشرين الأول ٢٠٢١ كانت هي الانتخابات الفيدرالية السادسة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ وهي اول انتخابات مبكرة منذ تبني الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، وجاءت نزولا عند مطالب حركة الاحتجاج الشعبية ضد الحكومة التي انطلقت في تشرين الأول عام ٢٠١٩».

وانتهى التقرير، إلى أن «المدة التي استغرقتها الأطراف السياسية في تشكيل الحكومة الحالية منذ اعلان النتائج هي الأطول أيضا مقارنة بتشكيل الحكومات السابقة منذ العام ٢٠٠٣».

*المدى عن: موقع (IPS-Journal)

وليد خدوري:

الأخطبوط الذي دمر الاقتصاد العراقي

كتب وزير المالية العراقي السابق، الدكتور علي علاوي، خطاب استقالته المكون من عشر صفحات لرئيس مجلس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، في ١٦ أغسطس (آب) ٢٠٢٢.

وصف علاوي الحالة المأسوية في العراق «حيث تعمل شبكات سرية واسعة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والسياسيين وموظفي الدولة الفاسدين في الظل للسيطرة على قطاعات كاملة من الاقتصاد. وتسحب مليارات الدولارات من الخزينة العامة».

وضع علاوي أصبعه على الجرح الذي دمّر الاقتصاد العراقي ذا الريع النفطي المقدَّر بنحو ١٠٠ مليار دولار لعام ٢٠٢٢. هذا الفساد المدمر والممنهج في بقية الدول العربية تحت الهيمنة الإيرانية أيضاً، بل وحتى في إيران نفسها. نقتبس من المذكرة الآتي:

«المرة الأخيرة التي دخلت فيها وزارة المالية كانت في عام ٢٠٠٥. عندما كنت أعمل أيضاً وزيـراً للمالية في ظل الحكومة الانتقالية للدكتور إبراهيم الجعفري. وفي الأسابيع القليلة التالية من مجيئي إلى الوزارة للمرة الثانية، تعرفت على الحقيقة المروعة بشأن مدى تدهور آلية الحكومة في السنوات الـ١٥ الماضية. فقد تم الاستيلاء على مفاصل واسعة من الدولة فعلياً من قِبل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانت الوزارة نفسها بلا دفة لأكثر من عقد. وكان أحد وزرائها قد أُقيل بسبب مزاعم عن إيوائه إرهابيين. بعد ذلك، كانت الوزارة تُدار من قِبل وزراء بالوكالة مكلّفين من وزارات أخرى. وكان لديهم القليل من الفهم للشؤون المالية،

وبالتالي لم يتمكنوا من توفير إطار السياسة المالية للبلد. وخلال الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية، أقيل وزير المالية آنذاك من منصبه عن طريق استجواب برلماني. ولم يتم تعيين وزير مالية جديد إلا بعد تولي حكومة السيد عادل عبد المهدي السلطة في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٨. إذ شغل سلفي الدكتور فؤاد حسين، الذي أكنُّ له أعلى درجات الاحترام والتقدير، منصب وزير المالية. ومع ذلك فقد انقطعت فترة ولايته مع مظاهرات أكتوبر ٢٠١٩، واستقالة الحكومة بعد ذلك بوقت قصير».

«لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحاً، مقارنة بما كانت عليه في السابق. وشغل المديرون مناصبهم الرئيسة لفترات قصيرة فقط. ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامّين مناسبين أو مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام ٢٠٠٦ بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات، وحتى القتل. وانخفضت المعايير إلى مستوى متدنّ للغاية. وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكوك فيها. وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكْفاء والمتصلين بالسياسة بإزاحة الإداريين المهَرة والفعّالين. لقد تمكنت وزارة المالية من إدارة دفع الرواتب والمدفوعات الروتينية الأخرى المُدرجة في الموازنة. لكنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها المؤسسة الرئيسة لصنع السياسات المالية والاقتصادية للبلد. ترتّب على ذلك إدراكي، وفي غضون أسابيع قليلة، بمدى خلو الوزارة من مهاراتها وقدراتها خلال السنوات الماضية».

«كانت قضايا فساد الدفع الإلكتروني، بالنسبة لي، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لم تكن حالة نادرة، ولكنها عكست بوضوح لجميع الأطراف مدى الخلل بالمنظومة، فقد بلورت الدرجة التي تدهورت عندها مكانة الدولة وأصبحت ألعوبة للمصالح الخاصة. الأمر الآن مع السلطة القضائية وتحقيقاتها بعد إبداء الوزارة ملاحظاتها، لذا لا يمكنني التعليق عليه، لكنه يثير مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن كيفية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤثر على ملايين الأشخاص ومؤسسات الدولة الحيوية، دون اعتبار للمصلحة العامة. إذ تعمل شبكات سرية واسعة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والسياسيين وموظفي الدولة الفاسدين في الظل للسيطرة على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وتسحب مليارات الدولارات من الخزينة العامة. هذه الشبكات محمية من قِبل الأحزاب السياسية الكبرى والحصانة البرلمانية وتسليح القانون، وحتى القوى الأجنبية. وإنها تحافظ على صمت المسؤولين الأمناء بسبب الخوف والتهديد بالقوة. لقد وصل هذا الأخطبوط الهائل من الفساد والخداع إلى كل قطاع من قطاعات الدولة ومؤسساتها، ويجب تفكيكه بأي ثمن إذا كان مقدَّراً لهذا البلد أن يبقى على قيد الحياة. وهنا يحدوني الأمل بأن يتبع قضاة التحقيق في قضية بوابة عشتار الخيوط أينما تذهب لتكون بادرة خير لإعادة الثقة بالمنظومة».

> **قضايا فساد الدفع الإلكتروني، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير**

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

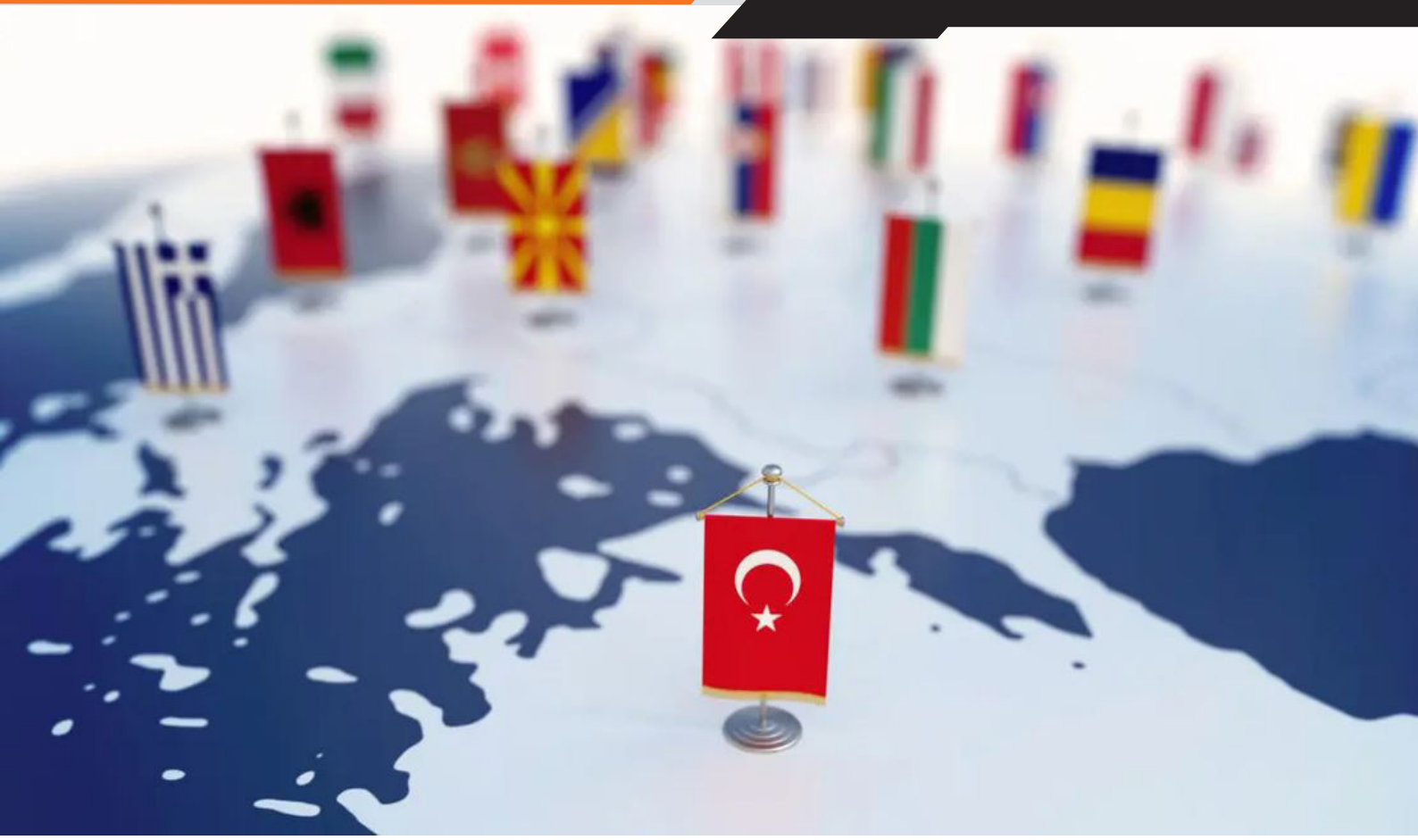

الباحث أحمد نظيف:

العضوية المستحيلة.. علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي

| *مركز الامارات للدراسات

في ١٢ أكتوبر الجاري اعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة التوسيع لعام ٢٠٢٢، التي قدَّمت تقييماً مفصلاً لحالة التقدم الذي أحرزته دول غرب البلقان وتركيا في مسارات كل منهما نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وانتهت إلى منح وضع المرشح للبوسنة والهرسك، في مقابل بقاء تركيا في التقييم السلبي نفسه[١] بعد حوالي ٢٣

عاماً من دخول قائمة الدول المرشَّحة.

يأتي هذا القرار الأوروبي في سياق جيوسياسي استثنائي تعيشه القارة عنوانه الأبرز الحرب الأوكرانية – الروسية وتبعاتها السلبية على الطاقة والاقتصاد، وبروز الدور التركي في هذا السياق.

تستكشف هذه الورقة المسارات المستقبلية للعلاقات الأوروبية – التركية من خلال تحليل دواعي النهج الأوروبي السلبي تجاه عضوية تركيا للاتحاد، وتداعياته المحلية والإقليمية.

دواعي النهج الأوروبي السّلبي

منذ العام ١٩٩٩ كانت تركيا دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي.

فُتحت مفاوضات الانضمام في عام ٢٠٠٥. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن فُتِحَ ١٦ فصلٌ من أصل ٣٥ من فصول شروط الانضمام.

لكن منذ يونيو ٢٠١٨، توقفت المفاوضات بين الطرفين بشكل فعلي، ودخلت العلاقات بينهما حالة من التدهور بشكل تدريجي.

وفي إحاطته السنوية في ١٢ أكتوبر حول المفاوضات مع تركيا، قال أوليفر فارهيلي، المفوض الأوروبي للجوار والتوسع، إن تقييم المفوضية أكد أن أنقرة لم تعكس الاتجاه السلبي المتمثل في الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي مع التراجع المستمر في المجالات الرئيسة للحقوق الأساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء، وتدهور الحوكمة الاقتصادية واختلالات الاقتصاد الكلي[٢].

ومن خلال التقارير التي أصدرتها المؤسسات الأوروبية حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الأربع الماضية، وآخر تقرير حول حزمة التوسع، فإن دواعي النهج الأوروبي السلبي تجاه انضمام أنقرة تقوم على عاملين أساسيين:

١. طبيعة النظام السياسي والقضائي التركي

يرى الأوروبيون أن تركيا تشهد تراجعاً كبيراً عن الإصلاحات في المجالات الرئيسة لعملية الانضمام.

ففي أعقاب محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، تدهورت باستمرار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء، وسط تزايد مركزية السلطة.

وتسارعت وتيرة هذا الاتجاه بعد دخول النظام الرئاسي الجديد حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨.

وقد تأثرت بشكل كبير العديد من الضوابط والتوازنات في النظام الديمقراطي، إذ أعادت الحكومة تشكيل مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة، مما قوض استقلاليتها.

كما أُضعِفَ دور البرلمان بشكل كبير. وإضافة إلى ذلك، عُزِلَ ٥٩ من أصل ٦٥ رئيس بلدية منتخبين ديمقراطياً من حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد واستبدلوا بأوصياء معينين من قبل الحكومة، ثم طلب المدعي العام في محكمة النقض رسمياً حل حزب الشعوب الديمقراطي.

كما يُمرَّر معظم التشريعات في إجراءات عاجلة دون المشاركة المناسبة والتشاور مع أصحاب المصلحة.

وقد أدى الضغط السياسي على القضاة والمدعين العامين إلى التأثير سلباً على استقلال القضاء.

وتحتجز السلطات وتلاحق وتدين أفراداً من بينهم صحفيون وطلاب ومحامون وسياسيون معارضون ونشطاء في الغالب بتهم فضفاضة تتعلق بالإرهاب.

كما ترفض السلطات التركية تنفيذ الأحكام النهائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإفراج عن معتقلين سياسيين، على الرغم من القرارات التي اتخذتها لجنة وزراء مجلس أوروبا[٣].

وبحسب التقرير الجديد الصادر في منتصف أكتوبر الجاري فإنه على الرغم من رفع حالة الطوارئ في يوليو ٢٠١٨، واعتماد تركيا خطة عمل جديدة لحقوق الإنسان، فإن بعض الأحكام القانونية التي تمنح المسؤولين الحكوميين صلاحيات استثنائية والإبقاء على العديد من العناصر المقيدة لحالة الطوارئ ظلت سارية.

كما استمر التراجع الخطير فيما يتعلق بقضايا المجتمع المدني، إذ واجهت منظمات المجتمع المدني ضغوطاً متزايدة، واستمرت مساعي الحد من حرياتها في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

وإلى جانب ذلك، لم تُعزَّز الرقابة المدنية على قوات الأمن، فقد ظلت مساءلة الجيش والشرطة والمخابرات محدودة للغاية.

أما بالنسبة للنظام القضائي فقد استمر التراجع الخطير الذي لوحظ منذ عام ٢٠١٦ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وظلت بواعث القلق قائمة، لا سيما بشأن الافتقار المنهجي لاستقلال القضاء والضغط غير المبرر على القضاة والمدعين العامين. وزادت بواعث القلق الخاصة المتعلقة بالتزام القضاء بالمعايير الدولية والأوروبية، لاسيما فيما يتعلق برفض تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ومع أن تركيا استمرت في تنفيذ خطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان لعام ٢٠٢١ واستراتيجية الإصلاح القضائي لعام ٢٠١٩.

لكن كلتا الوثيقتين فشلتا في معالجة أوجه القصور الرئيسة في القضاء التركي، وتفتقران إلى خطة لإدخال تحسينات كبيرة على الأداء العام للنظام القضائي في البلاد. فقد فُصِلَ ٥١٥ قاضياً ومدعياً بعد محاولة الانقلاب في ٢٠١٦.

وعلى الرغم من تبرئة العديد منهم، فإنهم لم يستعيدوا وظائفهم. ولا يزال الافتقار إلى معايير موضوعية وقائمة على الجدارة وموحدة ومحددة سلفاً لتعيين القضاة والمدعين العامين وترقيتهم مصدر قلق.[٤]

٢. سياسة أنقرة الخارجية

العقبة الثانية والأهم أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وفقاً للأوروبيين، هي السياسة الخارجية للرئيس رجب طيب أردوغان.

إذ يرى تقرير حزمة التوسع أن السياسة الخارجية التركية الأحادية الجانب ظلت على خلاف مع أولويات الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، لاسيما بسبب تدخلها العسكري في سوريا والعراق، وعدم التوافق مع تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية ضد روسيا.

فقد حافظت تركيا على معدل محاذاة منخفض للغاية مع موقف الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية بنسبة ٧٪ (اعتباراً من أغسطس ٢٠٢٢)، وأدى الدعم العسكري التركي لليبيا، بما في ذلك نشر مقاتلين أجانب على الأرض، وانتقادها المستمر وعدم تعاونها مع عملية «إيريني»[٥] إلى الإضرار بالمساهمة الفعالة للاتحاد الأوروبي في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وأفضى كل ذلك إلى مقاربات متضاربة بشأن ليبيا. ومع أن تركيا لا

تزال لاعباً مهماً للغاية في الأزمة السورية، وتشارك الاتحاد الأوروبي في هدف سوريا المستقرة، لكن قواتها حافظت على وجود كبير في المنطقة، وفي أجزاء أخرى من شمال سوريا.

ويبقى ملف شرق المتوسط أبرز عقبة في نظر الأوروبيين لتقريب السياسات الخارجية التركية مع الموقف الأوروبي الموحد، وهو ملف ذو شقيين، يتعلق أولهما بالمسألة القبرصية، والثاني يتعلق بالحدود البحرية والاستكشافات النفطية في المنطقة، حيث يرفض الاتحاد الأوروبي أنشطة حفر غير مصرح بها من قبل تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب الخلافات مع اليونان، الدولة العضو في الاتحاد.

ويُشير التقرير الأوروبي إلى أن السفن الحربية التركية أعاقت بشكل غير قانوني أنشطة المسح في المنطقة الاقتصادية القبرصية الخالصة. كما استمرت التدريبات العسكرية التركية في المناطق البحرية لقبرص. وقال إن تركيا بحاجة إلى أن تلتزم بشكل لا لبس فيه بعلاقات حسن الجوار والاتفاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، واللجوء، إذا لزم الأمر، إلى محكمة العدل الدولية.

لكن التقرير أشار بشكل إيجابي إلى الدور التركي في النزاع الأوكراني، إذ أدانت تركيا التدخل الروسي، ونفَّذت اتفاقية مونترو[٦] في البحر الأسود، حيث اقتصر مرور السفن الحربية على العائدين إلى قواعدهم.

وواصلت الشركات التركية بيع عتاد عسكري لأوكرانيا. كما قدَّمت مبادرة دبلوماسية لتسهيل تصدير الحبوب الأوكرانية. ومع ذلك، امتنعت تركيا عن الانضمام إلى عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا. [٧]

التداعيات في سياق استثنائي

بدايةً يجب التأكيد على أن التقييم الأوروبي لحزمة التوسع للعام الحالي كان متوقع النتائج بالنسبة لتركيا، حيث لم تُجرِ أنقرة أي تغييرات جذرية – خاصة على المستوى الداخلي – من شأنها تغيير رؤية الاتحاد الأوروبي. والأمر نفسه في ظل السياق الاستثنائي الذي تعيشه القارة الأوروبية، إذ أوقفت الحرب القائمة أغلب مشاريع العضوية في الجوار، مع تحمُّس الدول الأعضاء لترشيح أوكرانيا وجارتها مولدوفا.

وفي المقابل رفعت هذه الحرب من القيمة الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لجوارها الأوروبي، فبينما كان بعض أعضاء حلف الناتو حتى وقت قريب يفكرون في استبعاد تركيا، جاءت الحرب لتحول هذه الرغبة إلى العكس تماماً، وقد التقطتها أنقرة لتعزيز علاقتها المتدهورة مع الاتحاد الأوروبي خاصةً، والغرب عموماً، ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، من التأكيد في اليوم التالي على أن الأوليغارشية الروسية يمكن أن تستمر في ممارسة الأعمال التجارية في تركيا.

وبالمثل، رفضت أنقرة الانضمام إلى العقوبات التي فرضها الغرب وإغلاق مجالها الجوي في وجه روسيا. ومنذ بداية الصراع، واصلت أنقرة بذل كل جهد ممكن لضمان بقاء العلاقات مع الطرفين جيدة قدر الإمكان[٨].

لذلك، فإن تداعيات هذا التقييم الأوروبي السلبي لن تكون جذرية في الوقت الراهن، ولكن يمكن أن يكون له آثار غير مباشرة على الوضع الداخلي التركي والوضع الإقليمي:

داخلياً، يمكن أن يزيد هذا التقييم الأوروبي السلبي لموقع تركيا بوصفها مُرشَّحاً للانضمام للاتحاد الأوروبي من متاعب الاقتصاد التركي، الذي يعاني من أزمة مديدة مع تدهور سعر صرف الليرة والارتفاع غير المسبوق في نسبة التضخم، حيث كان يمكن لأي تقييم إيجابي أن يُحسِّن من ثقة المستثمرين الأجانب في تماسك الاقتصاد التركي،

الذي وصفه التقرير بأنه يملك مقومات النهوض، لكنه أشار إلى أن السياسة النقدية المتساهلة للغاية في البلاد والافتقار إلى مصداقية السياسة أدت إلى إضعاف الليرة ودفعت التضخم الرسمي إلى أعلى مستوى له في عقدين من الزمن بأكثر من ٨٠٪.[٩] أما من الناحية السياسية فيمكن أن يكون التقييم الأوروبي السلبي ورقة بيد المعارضة التركية ضد الرئيس أردوغان وتحالفه الانتخابي، خلال الاستحقاق المقبل في شهر يونيو ٢٠٢٣، والذي يبدو مصيرياً بالنسبة لحزب العدالة والتنمية وتركيا عموماً. لكنه في الوقت نفسه سيكون ورقة بيد أردوغان لتعزيز تحالفه مع القوميين الأتراك.

دولياً، سيُعزز هذا التقييم السلبي موقع تركيا «شبه الحيادي» حتى الآن من الصراع الروسي – الأوكراني. فقد سعت تركيا منذ بداية الحرب إلى استغلالها لتحسين علاقاتها مع القوى الغربية وجارها الأوروبي من خلال توريد السلاح لكييف، وغلق المضيق في البحر الأسود، ومحاولة القيام بالوساطة.

وبدت هذه الخطوات كأنها مؤشر عودة تركية إلى موقعها الغربي، رغم حرصها على بقاء علاقتها مع الحليف الروسي. لذلك فإن التقييم الأوروبي الجديد سيُعطي أنقرة عنصر موازنة في علاقاتها بين موسكو والغرب، خاصة أن تركيا تعتمد بشكل كبير على واردات القمح من روسيا، وتعتمد بشكل أكبر على الأسواق الروسية في قطاعات البناء والسياحة، كما تستورد تركيا ٣٥٪ من احتياجاتها من الغاز من روسيا[١٠].

لكن أكبر تحدٍ يواجه تركيا اليوم هو تطور مسارات الحرب نحو مزيد من التصعيد، حيث ستكون أنقرة في وضع صعب يفرض عليها الخروج من حالة الحياد الإيجابي التي يحاول الرئيس أردوغان أن يلعبها منذ اندلاع الحرب، لأن تطور مسار الحرب نحو التصعيد سيفرض على تركيا التصرف بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي، وهو اختبار مهم لمدى مقبوليتها داخل الاتحاد الأوروبي.

المسارات المستقبلية

من المتوقع أن تحافظ العلاقات الأوروبية التركية على استقرارها الحالي، دون تصعيد في التوتر أو حصول تحسُّن نوعي، حتى موعد الانتخابات التركية في شهر يونيو ٢٠٢٣.

فالرئيس أردوغان غير قادر في السياق الحالي على القيام بخطوات جذرية، في ظل الحملة الانتخابية السابقة لأوانها، وحدة الصراع مع تحالف المعارضة.

إن الرئيس التركي يريد تعزيز تحالفه مع الأحزاب القومية المتشددة، وهذا الأمر سيحد من قدرته على الاقتراب من الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر واستراتيجي قبل النجاح في الحصول على فترة ولاية أخرى.

ومن جهة ثانية، لا يبدو أن الاتحاد الأوروبي في وارد اتخاذ خطوات جذرية في اتجاه أنقرة سلبياً أو إيجابياً، بسبب الحرب القائمة وأهمية تركيا وموقعها في مسار الصراع أولاً، وثانياً لعدم استباق الوضع قبل ظهور نتائج الانتخابات التي ستحدد مصير تركيا خلال الأعوام المقبلة، ومصير عضويتها في المنتظم الأوروبي.

ووفقاً لتطور مسار الحرب في أوكرانيا، فإنه من الممكن أن تضاعف تركيا من انحيازها غرباً لصالح أوكرانيا، خاصة أن أنقرة منذ بداية الصراع بدت تتخذ توجهاً أطلسياً أكثر دون إغضاب روسيا.

فهذه الحرب فرصة لتركيا لتظهر لحلفائها الغربيين أنها لا تزال شريكاً موثوقاً به، وهي تدرك أنها تمثل رصيداً استراتيجياً لهؤلاء الحلفاء أنفسهم في أمن البحر الأسود.

في المقابل، يبدو واضحاً أن الناتو يريد إبقاء تركيا إلى جانبه، وتدرك تركيا من جهتها أنها، رغم كل شيء، لن

تكون قادرة على إيجاد شريك آخر قادر على ضمان أمنها[١١].

وهذا السيناريو، غير المستبعد، سيضع أنقرة في موقع متقدم غربياً، ويمكن لها من بوابة واشنطن أن تحشد لها دعماً واسعاً من الدول الأوروبية ذات الوزن المهم داخل الاتحاد الأوروبي، أو أن تتوصل إلى اتفاق شامل مع الاتحاد يحسم كل الملفات العالقة، خاصة أن الصراع الدائر، والذي يمكن أن يطول أكثر مما هو متوقع، يبدو ماضياً في مسار إحداث تغيير جذري للمشهد الجيوسياسي في العالم، وليس في أوروبا فقط.

بيد أن المسار الأكثر توقُّعاً، هو استعصاء قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، في المديين القريب والمتوسط، خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، حيث يسود مزاج أوروبي واسع بعدم الثقة في سياسات الرئيس أردوغان وحزبه، نظراً إلى أن دروس التجربة التاريخية تحتفظ له بانعطافات سياسية مفاجئة وغير متوقعة، وذلك يعطي شعوراً بعدم موثقية أنقرة في الالتزام مستقبلاً بسياسات الاتحاد.

كما أن صعود أحزاب اليمين الشعبوي للحكم في الكثير من الدول الأوروبية يُقلل كثيراً من حظوظ أنقرة في العضوية الأوروبية.

لكن ذلك، في النتيجة، لن يمنع تركيا والاتحاد الأوروبي من التقارب بهدف تعميق المصالح المشتركة بينهما؛ إذ كشفت الحرب للمعسكر الغربي الأهمية الاستراتيجية للتركيا، لاسيما لجهة موقعها، واحتياج تركيا لشريكها الاقتصادي الأول في انقاذها من الأزمة من خلال تفعيل التفاوض حول «اتفاقية جديدة لتحديث الاتحاد الجمركي»[١٢]، وتوسيع نطاق العلاقة التجارية التفضيلية الثنائية، وزيادة التحرير المتبادل للتجارة في الزراعة والخدمات، وفتح الأسواق.

نقاط أساسية

*جاء التقييم السنوي الأخير بشأن توسيع الاتحاد الأوروبي، ليشمل بلداناً جديدة، سلبياً بخصوص تركيا، الأمر الذي سيُبقي ملف ترشح أنقرة معلقاً، مُجدداً، بعد حوالي ٢٣ عاماً من مساعيها للانضمام إلى التكتل الأوروبي.

*تقوم دواعي النهج الأوروبي السلبي تجاه انضمام أنقرة على عاملين أساسيين، أولهما ما يراه الأوروبيون تدهوراً للنظام السياسي الديمقراطي التركي منذ محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦. وثانيهما، الاختلافات الجذرية بين السياسات الخارجية لتركيا والاتحاد الأوروبي، وخاصة في ظل التدخلات العسكرية لأنقرة في ليبيا وسورية والصراع في شرق المتوسط بشأن التنقيب على الغاز والملف القبرصي.

*يُمكن أن يزيد التقييم الأوروبي السلبي من متاعب الاقتصاد التركي، الذي يعاني من أزمة مديدة مع تدهور سعر صرف الليرة والارتفاع الكبير في معدلات التضخم، بالنظر إلى أن التقييم يُضعِف من ثقة المستثمرين بالاقتصاد التركي. كما أن التقييم سيكون ورقة بيد المعارضة التركية، التي ستستخدمه ضد الرئيس أردوغان وتحالفه الانتخابي، خلال استحقاق ٢٠٢٣.

*مع ذلك، من المُرجَّح أن تحافظ العلاقات الأوروبية التركية على استقرارها الحالي حتى موعد الانتخابات التركية. أما على المدى البعيد فإن المسار الأكثر توقعاً، هو استعصاء قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، وخاصة في ظل استمرار حكم حزب العدالة والتنمية. لكن ذلك لن يمنع أنقرة وبروكسل من محاولة الالتقاء في مساحة وسط، بهدف تعميق مصالحهما المشتركة.

ممتازير توركون :

الإرهاب والانتخابات أو معادلة حزب العمال الكردستاني ودميرتاش

تأتي أصوات حزب الشعوب الديمقراطي التي ستحدد نتيجة الانتخابات الرئاسية في بداية الافتراضات المطروحة على طاولة المعارضة، وتعمل جميع الأطراف الحكيمة على الظفر بها، في حين أن الافتراض الثاني يتمثّل في القدرة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني الذي يتربّص للتدخل في الانتخابات والتأثير على تفضيلات الناخبين.

اعتبر دميرتاش الهجوم الانتحاري الذي شنته مقاتلتان من حزب العمال الكردستاني في مرسين على أنه علامة على الافتراض الثاني وانتقده. أيد حزب الشعوب الديمقراطي هذا الاعتراض. من ناحية أخرى، وصف المتحدث باسم حزب العمال الكردستاني هذه المعارضة بـ «الغطرسة» وأدانها بشدة.

وهكذا، كانت هناك قطيعة بين صلاح الدين دميرتاش (ومن هنا الهيكل الرئيسي لحزب الشعوب الديمقراطي) وحزب العمال الكردستاني في المنطقة الواسعة حيث تتعارض كل من الفرضيتين مع بعضهما البعض، وربما أصبحت طاقته الحركية هي العامل الأقوى في المعادلة الانتخابية لهذا الفصل.

أورهان مير أوغلو، أحد الأسماء المهمة في السياسة الكردية، يصل إلى نتيجة سريعة: يدعي أن الانفصال بين حزب العمال الكردستاني من جهة ودميرتاش

> هناك قطيعة بين دميرتاش وحزب العمال الكردستاني في المنطقة الواسعة

وحزب الشعوب الديمقراطي من جهة ثانية، سيكون له عواقب على تحالف الأمة، مما يعني أن تحالف الشعب سيستفيد من الموقف.

يؤكد مير أوغلو بشكل خاص أن الانفصال هو كسر لا رجوع فيه وأن دميرتاش «قد انسحب» ويجادل بأن الوزن الذي اكتسبه كليجدار أوغلو في تحالف الأحزاب المعارضة الستة قد تراجع بفضل بطاقة حزب الشعوب الديمقراطي.

وعلى الرغم من أنه كان منخرطًا في السياسة في حزب العدالة والتنمية، إلا أن مير أوغلو يعرف جيدًا تعقيدات السياسة الكردية والتوازنات وآليات عمل حزب الشعوب الديمقراطي، الذي كان عضوًا فيه في السابق، لذلك من الضروري أخذ ما يقوله على محمل الجد.

إذا كان هناك قطيعة لا رجعة فيها بين حزب العمال الكردستاني ودميرتاش وأنصاره، يجب على الأحزاب السياسية إعـادة حساب كل شيء بأدق التفاصيل للانتخابات المقبلة، وخاصة الانتخابات الرئاسية.

بادّ من التفكير في هذا الجزء من السياسة كلعبة بوكر. كل قضية رئيسة على جدول الأعمال اليوم، مثل المشاكل الاقتصادية، والبطالة، ومزاعم الفساد، وانعدام الديمقراطية والقانون، وإرهاق المعادن للسلطة، تتبخر ويترك كل العمل لمهارة لاعبي البوكر على الطاولة. حتى الآن، قام حزب العمال الكردستاني بخطوة ورفع يده. وأجاب دميرتاش بالإدانة. وهنا يأتي دور اللاعبين الآخرين.

وضع غير عادي لحزب الشعب الديمقراطي، مع إمكانية التصويت بنسبة ١٣٪، ليس في الطرف الأيسر من الطيف، ولكن عند نقطة توازن الأرجوحة. هذا طيف يجعل سياسات الهوية مستحيلة. ضد تحالف حزب المحافظين + القومي + اليساري على طاولة المعارضة الستة، يبدو تحالف الشعب أكثر تجانسًا مع بنيته المحافظة + القومية. هذه المعادلة، التي تهمش الهويات، أصبحت بلا معنى تمامًا من قبل الشعوب الديمقراطي، الـذي توضع في المركز. حتى ورقة الإرهاب لحزب العمال الكردستاني لا يمكنها القضاء على هذا الهراء.

الانتخاب يعني أن السيناريو الذي كتبه ٦٠ مليون شخص واحدًا تلو الآخر يذهب إلى صندوق الاقتراع ويحدد الحكومة. على الرغم من أن المشهد من الأعلى مغطى بالضباب، إلا أن أياً من أولئك الذين يكافحون من أجل الحياة في الأسفل لا يفتقر للذكاء.

من المقبول عمومًا أن الناخبين الأكثر انخراطًا في السياسة هم الناخبون الكرد. نسبيًا، عانوا أكثر

> في هذه اللوحة، يميز صلاح الدين دميرتاش نفسه بأنه نموذج لمانديلا

من الفترة «٧ يونيو – ١ نوفمبر». خلال هذه الفترة، فقد ما مجموعه ٣٠٠٠ شخص حياتهم، ٥٠٠ منهم من حراس الأمن. المنازل التي دمرت في عمليات الخندق والقتلى كانوا من تلك المنطقة.

ما هي نسبة الناخبين الكرد الذين سيصوتون بتعليمات من مقر حزب العمال الكردستاني بعد تجربة هذه التجربة؟

يعاني حزب العمال الكردستاني نفسه من مفارقة. حزب العمال الكردستاني، الـذي حل العلاقات الإقطاعية في المنطقة وحاول خلق نوع من الوعي القومي، لا يمكنه حشد الناخبين مرة أخرى مثل أصوات زعماء القبائل.

لا بد أن هجوم مرسين كان مثيراً للاشمئزاز حتى لأولئك الذين تعاطفوا مع حزب العمال الكردستاني.

إن المنظمة التي ترسل اثنين من أعضائها إلى حتفهما من أجل إيصال رسالة سياسية لا يمكنها إلا أن تحمل الحالة الجنينية لدكتاتورية قاسية. حتى في وضعها الحالي، فهي أسوأ مائة مرة من جمهورية تركيا.

في هذه اللوحة، يميز صلاح الدين دميرتاش نفسه بأنه نموذج لمانديلا. كما يمكن أن نرى في أمثلة لا حصر لها في التاريخ، فإن أسلوب الاضطهاد يحول القائد المحكوم عليه بالسجن إلى شخصيةكاريزمية.

سيحدد الوقت ما إذا كان صحيحًا أن تعليق أورهان مير أوغلو بأن دميرتاش قد تم سحبه، أي أن النهاية قد جاءت. يبدو أن الفرضيتين اللتين وضعتهما في بداية المقال في الوقت الحالي، موضوعتان على جانبين متقابلين بدلاً من أن يكمل كل منهما الآخر.

دعونا نتذكر رسالة إيمرالي في انتخابات إسطنبول. إنه مثال ملموس على أنه يمكن تعطيل العقل السليم في هذه الأعمال. لو كان أوجلان قد دعم إمام أوغلو (هذه المرة بأصوات قومية)، لكان بن علي يلدريم قد فاز في الانتخابات. قد يؤدي حزب العمال الكردستاني إلى النتيجة المعاكسة في أفعاله للتأثير على الانتخابات.

الانقسام بين دميرتاش (وأنصار حزب الشعوب الديمقراطي) وحزب العمال الكردستاني، «من سيفوز في الانتخابات الرئاسية؟» إنها إحدى الديناميكيات المهمة التي تحتوي على إجابة السؤال.

قبل ثمانية أشهر من الانتخابات، تعرض حزب العمال الكردستاني لهجوم بكل من إمكاناته الإرهابية والمتعاطفين معه، ودميرتاش بالمقابلات والتغريدات التي أجراها من معتقله.

*احوال تركية

مظلوم عبدي: لا يمكن تفكيك قواتنا واللامركزية مدخل للحل السياسي

لندن: إبراهيم حميدي:حذّر قائد «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)» مظلوم عبدي، في حديث إلى «الشرق الأوسط»، من «التطبيع الشامل» بين أنقرة ودمشق، وقال إن هذه «المقاربة تعكس مصالح حكومة أنقرة، وتحمل معها مخاطر كبيرة على مستقبل السوريين وإرادتهم»، وستكون «بعيدة عن إنتاج حل سياسي جاد». وأضاف: «ينبغي أن نحذّر شعبنا السوري بكل مكوناته، بوجوب الوقوف ضد هذه الصفقة» بين دمشق وأنقرة.

وقال عبدي إن «غالبية الدول المنخرطة في الشأن السوري» مقتنعة بأن أية عملية عسكرية تركية شمال شرقي سوريا «ستجلب الويلات للشعب السوري»، لافتاً إلى أن الجيش التركي شنّ، خلال السنتين الماضيتين، ٧٠ ضربة

بطائرات مسيرة استهدفت المدنيين و«خيرة القيادات العسكرية ضد داعش».

وأوضح، رداً على سؤال، أن جولات عدة من الحوار جرَت بين دمشق وقادة شمال شرقي سوريا، لكنها لم تصل إلى نتائج ملموسة. وقال: «لا يمكن عسكرياً تفكيك قوات سوريا الديمقراطية إلى أفراد هنا وهناك. فلهذه القوات مهامّ ميدانية مستمرة للدفاع عن الأراضي السورية، كما تمتلك هيكلاً تنظيمياً متميزاً. ومن مصلحة شعبنا وأرضنا أن نصون هذه القوات ونحافظ على خصوصيتها ونساندها».

وأشار عبدي إلى أن اللامركزية «مدخل للحل السياسي»، لافتاً إلى أن «النظام (السوري) تحرّك من تلقاء نفسه وفق لا مركزية الأمر الواقع، حين كان يواجه تهديد السقوط». وزاد: «منطقياً، لا يمكن أن يستمر الوجود الامريكي أو الروسي إلى ما لا نهاية. وما دام الحل السياسي لا يزال غائباً، فعلينا أن نحضّ هذه الأطراف لتكون ضامنةً لحل سياسي تفاوضي والضغط من أجل إنهاء التدخلات الخارجية والاحتلالات على أراضينا».

وهنا نصُّ الحديث الذي أُجري عبر البريد الإلكتروني:

التطبيع بين تركيا وسوريا

> أعطى الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إشاراتٍ كثيرة لاحتمال التطبيع مع الرئيس السوري بشار الأسد. كيف ترى احتمالات هذا التطبيع؟

– في الواقع، العلاقات الأمنية مستمرة بين الجانبين منذ سنوات. الآن يتحدث الطرفان عن التطبيع الشامل. ووفق ما أعلنت الحكومة التركية، فإن التطبيع مشروط بترحيل اللاجئين السوريين وتقويض صيغة الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا. وهناك من يتحدث عن نموذج المصالحات من أجل تحديد مصير الفصائل العسكرية العاملة تحت لواء الجيش التركي في المناطق المحتلة.

نعتقد أن هذه المقاربة تعكس مصالح حكومة أنقرة، وتحمل معها مخاطر كبيرة على مستقبل السوريين وإرادتهم، كما أن نموذج «المصالحات» ليس إلا تكتيكاً مؤقتاً سرعان ما سيؤدي إلى انفجار القضايا مجدداً، كما نرى في درعا، على سبيل المثال. في العموم، التطبيع الذي يتحدثون عنه بعيد عن إنتاج حل سياسي جاد. لا يمكن معالجة معاناة السوريين بهذه الطريقة، خاصةً بعد سنوات طويلة من الحرب المدمرة.

> هل أنتم قلقون بشأن صفقةٍ ما بين دمشق وأنقرة برعاية موسكو؟

– نأخذ هذا الأمر على محمل الجِد، ونتخذ تدابيرنا حيال ذلك. لو تمّت تلك الصفقة، فستستهدف إرادة أهلنا الذين يحاربون الإرهاب منذ سنوات، ويدافعون عن الأراضي السورية بشجاعة. ناهيك عن أن مضمون الصفقة يستغل اللاجئين السوريين لحسابات سياسية.

ينبغي أن نحذّر شعبنا السوري بكل مكوناته بوجوب الوقوف ضد هذه الصفقة؛ فهي تجذّر سياسة التدخلات التركية في شؤوننا الداخلية، وتجعل منها عنصر تأزيم دائم. إن كانت هناك صفقةٌ ما فينبغي لها أن تعكس إرادة السوريين وحدهم، من خلال إطلاق حوار سياسي مفتوح بين الفُرقاء السياسيين. وعلى الرغم من كل المصاعب، لا يزال مصير وطننا بأيدينا نحن. وبذلك فإننا كسوريين، سنقرر الصيغة التي تلائمنا، وليس من خلال الصفقات التي تتم على حساب شعبنا المكلوم والمضحِّي.

تعاون أمني ضد «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)»

> التقى مدير مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، رئيس جهاز الاستخبارات التركي حقان فيدان، وهناك حديث عن تعاون أمني ضد «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)». هل يقلقكم هذا؟

– كما قلنا، ثمة علاقات أمنية مستمرة. والآن، مع اقتراب الانتخابات التركية، بدأ الجانب التركي يخطو خطوات علنية. لا يجدر أن يدخل النظام السوري في مقايضاتٍ مثل هذه على حساب المواطنين السوريين، فضلاً عن أن «قوات سوريا الديمقراطية» تدافع، منذ سنوات، عن وحدة البلاد لصدّ التدخلات الخارجية من أجل صون السيادة السورية، ولا تزال تطارد فلول الإرهاب مع التحالف الدولي. الإرهاب الذي نحاربه يهدد كل الأراضي السورية، ومن ثم تحمي قواتنا من خلال مكافحة الإرهاب كل المواطنين في دمشق وحلب ودرعا واللاذقية وغيرها من المحافظات السورية. إن وجود «قوات سوريا الديمقراطية» ضمانةٌ لوحدة البلاد ضد الإرهاب العالمي والتدخلات الخارجية السافرة. ينبغي على دمشق تغليب المصلحة الوطنية، ورفض الانجرار وراء حسابات سياسة ضيقة.

تهديداتٍ اردوغان بشن عملية عسكرية

> وجّه أردوغان تهديداتٍ بشن عملية عسكرية شمال سوريا، وتحدَّث عن «منطقة آمنة»، لكن العملية لم تتم. ما تفسيركم؟

– بطبيعة الحال، لم تنقطع التهديدات التركية يوماً، وهي مُدرجة على جدول الأعمال التركي حالياً. ويدرك الجميع أن هذه العملية ستجلب الويلات على الشعب السوري وعلى وحدة البلاد وسيادتها.

نعتقد أن غالبية الدول المنخرطة في الشأن السوري تشاطرنا هذه الرؤية. ومع ذلك لا ينبغي القول إن الخطر زال. إن حق الدفاع عن النفس حق مشروع بكل تأكيد. نعمل وفق ذلك، ونتخذ تدابيرنا حيال أي تطور ممكن.

> يقول الأتراك إنكم لم تلتزموا بالاتفاقات والتفاهمات لآخِر عام ٢٠١٩ وإنه لم يتم سحب «وحدات حماية الشعب» الكردية بعمق ٣٢ كيلومتراً من حدود تركيا؟

– هذه التصريحات تدخل في خانة الدعاية المكشوفة؛ بهدف مواصلة الحرب وتبريرها ضد المواطنين. من جانبنا التزمنا بالاتفاقات، وما زلنا ملتزمين بها. الطرف الآخر ينتهك الاتفاقات. نناشد الأطراف الضامنة على الدوام وجوب ردع الانتهاكات التركية المستمرة. تركيا قوة محتلّة، ولا نية لديها للخروج من أراضينا. وهي تستهدف يومياً خيرة القيادات العسكرية التي تقود العمليات ضد خلايا تنظيم «داعش» والقيادات السياسية والمدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال والنساء، من خلال الطائرات المسيرة وقواتها الميدانية مع الفصائل المتواطئة معها.

حتى حقول الزراعة والمواشي لم تَسلم من الضربات التركية. هذه الممارسات انتهاك صارخ للقانون الدولي والمعاهدات الدولية المعنية للحد من همجية الحرب. ومن منبركم، نناشد الأطراف الضامنة مجدداً الاضطلاع بمسؤوليتها حيال سجل الخروقات اليومية الصارخة.

> لا تزال هجمات المسيّرات (الدرون) مستمرة؟

– بالتأكيد. شنّت أنقرة، خلال العامين الماضيين، أكثر من ٧٠ عملية عبر الطائرات المسيّرة، وحصيلة عملياتها، لهذا العام وحده، وصلت إلى ٥٩ هدفاً ضد المدنيين ومناطقنا وقواتنا.

ومع اقتراب موعد الانتخابات التركية، يحاول إردوغان تشتيت انتباه الرأي العام التركي عن الأزمات الحادة التي تسببت فيها سياساته بالداخل، وتصدير مشكلاته إلى الخارج، عبر الانخراط أكثر في الحرب والتقرب من التيارات المتطرفة.

التطمينات الامريكية

> ما التطمينات التي قدّمتها واشنطن لكم؟

– أعلنت الولايات المتحدة بشكل رسمي أنها تقف ضد العمليات العسكرية، لكننا نعتقد أن هذا الموقف غير كافٍ لردع الانتهاكات التركية؛ بسبب مواصلة أنقرة نهج الحرب بطرق أخرى. لذا نحض كلاً من موسكو وواشنطن على الالتزام بالتفاهمات والاتفاقيات الموقّعة مع الجانب التركي، وفرض آلية خفض التصعيد وقواعد الاشتباك بصورة ثابتة. بالتأكيد، ينبغي تفعيل الآليات الحقوقية والقانونية لدى حدوث الانتهاكات من أجل محاسبة مرتكبي جرائم الحرب في شمال شرقي سوريا وكل المناطق المحتلّة، من عفرين إلى سري كانيه – رأس العين.

> إلى أين وصل الحوار مع دمشق برعاية الروس؟

– لدينا تواصل مع دمشق. كان هنالك عدة جولات من الحوار، لكننا لا نستطيع القول إننا توصلنا إلى نتائج إيجابية.

نعتقد بشكل حاسم أن الحوار هو السبيل الوحيد لإنقاذ وطننا. نحن منفتحون دوماً على الحوار والتفاهم مع الأطراف السوريّة، ومن بينها دمشق بطبيعة الحال. وننظر إلى الحوار من زاوية المصلحة الوطنية وحقوق المواطنين والحفاظ على وحدة البلاد.

> عزّزت روسيا مواقعها في مطار القامشلي إثر تهديدات تركيا. كيف تنظرون إلى هذه التعزيزات؟ هل أتت لدعمكم أم العكس، أم للتحرش بواشنطن؟

– في الحقيقة، ننسق مع الجانب الروسي فيما يخص عمليات خفض التصعيد وضمان تطبيق التفاهمات الموقّعة مع الجانب التركي. ربما تدخل الخطوة الروسية في إطار الأمور اللوجستية. لم نشهد أية تغييرات فعلية على الأرض.

الموقف من شروط سوريا

> سبق لدمشق أن اشترطت حل «قسد» وانضمامها إلى الجيش، ما موقفكم؟

– دعْنا نوضح هذا الأمر عملياً. كما هو معلوم، تعمل «قوات سوريا الديمقراطية» بجهد كبير في مكافحة الإرهاب والدفاع عن الأراضي السورية في شمال شرق البلاد. وتمتاز هذه القوات بخصوصية معينة، وتعمل في نطاقها المحلي، وتأخذ شرعيتها من البيئة الاجتماعية: من الكرد والعرب والسريان. كما تراكم لديها عملٌ مؤسساتي وخبرات جماعية مشتركة بفعل مكافحة الإرهاب.

لا يمكن عسكرياً تفكيك هذه القوات إلى أفرادٍ هنا وهناك. فلهذه القوات مهام ميدانية مستمرة للدفاع عن الأراضي السورية، ومنها شمال شرقي سوريا؛ حيث تتمركز حالياً. كما تمتلك هيكلاً تنظيمياً متميزاً، ومن مصلحة شعبنا وأرضنا أن نصون هذه القوات ونحافظ على خصوصيتها ونساندها.

مستقبل الإدارة الذاتية

> ماذا عن مستقبل الإدارة الذاتية؟ ما موقفكم من اقتراح دمشق باللامركزية؟

– للأسف، جرى تشويه فكرة اللامركزية نتيجة غياب صوت العقل في البلاد. نرى أنه لا يمكن علاج مشكلات دمشق ودرعا والسويداء وإدلب واللاذقية والقامشلي، من خلال الجهاز المركزي البيروقراطي الذي أنتج الأزمة الحالية. هناك فكرة

خاطئة في دمشق مفادها أن تحقيقهم بعض التقدم في ساحة الحرب على الفصائل المتواطئة مع تركيا، يدلل على صوابية النموذج المركزي، وهذا بعيد عن الواقع ويؤسس لأزمة جديدة في المستقبل. نذكّر هنا بأن النظام تحرّك من تلقاء نفسه وفق لا مركزية الأمر الواقع، حين كان يواجه تهديد السقوط.

ننظر إلى اللامركزية كمدخلٍ للحل السياسي، فهي تعزز إرادة المواطنين لرسم مصيرهم وطريقة حياتهم، وتفتح أمامهم آفاق التنمية المحلية التي همّشت مناطق الأطراف منذ عقود. كما تعزز اللامركزية التماسك الوطني. حالياً ينتقد الجميع في سوريا النظام المركزي، خصوصاً بعد تفجّر الأحداث في البلاد، بما في ذلك النظام في دمشق. ومن أجل مواجهة التحديات، يتوجب توزيع المسؤوليات والواجبات والحقوق على جميع المناطق في البلاد. فالتوافق على المبادئ العامة، من خلال دستورنا وحقوق مواطنينا ومكوناتنا وأمننا الوطني والاقتصادي، ينبغي أن يكون مركزياً. في حين تشكّل اللامركزية الممارسة العملية المحلية لهذه المبادئ. ولاء المواطنين والمكونات للوطن يترسّخ من خلال نطاقه المحلي. لذا فإن التنازل من أجل حقوق المواطنين فعلٌ سياسي وأخلاقي بامتياز.

تاثيرات حرب أوكرانيا

> كيف أثّرت حرب أوكرانيا في المعادلات في شرق الفرات ودَور تركيا وروسيا؟

– فيما يخص قواعد الاشتباك، بقيت المعادلات على حالها. لكن ثمة تأثيرات على مستوى التضخم والأمن الغذائي والطاقة وارتفاع الأسعار. نراقب عن كثب تزايد الحضور التركي في الملف الأوكراني. للأسف، تستغلّ أنقرة هذا الدور من أجل أجندتها النفعية وتعزيز سياسات الحرب تجاه مناطقنا في شمال وشرق سوريا. نناقش مع الأطراف الدولية المعنية بالشأن السوري عدم استغلال تركيا دورها هذا لكي تُفعّل مشروعاتها الاحتلالية في مناطقنا، كما نتخذ تدابيرنا الخاصة حيال ذلك.

الدور الامريكي

> منذ مجيء الرئيس جو بايدن بات الوجود الامريكي مستقراً. هل تشعرون بأن واشنطن باقية إلى أمد مفتوح؟

– منطقياً، لا يمكن أن يستمر الوجود الامريكي أو الروسي إلى ما لا نهاية. وما دام الحل السياسي لا يزال غائباً، فعلينا أن نحضّ هذه الأطراف لتكون ضامنةً لحل سياسي تفاوضي والضغط من أجل إنهاء التدخلات الخارجية والاحتلالات على أراضينا. وهناك مشكلة الإرهاب أيضاً، إذ لا يمكن مواجهة الإرهاب من خلال القدرات المحلية وحدها. لذا فإن التعاون مع التحالف الدولي في هذا الإطار ضروري، وهذا ينطبق على الوجود الروسي أيضاً. بالمحصلة، يجب تفعيل مبادرات جادة من أجل الحل السياسي.

> أصدرت الإدارة الذاتية قراراً بالسماح بالاستثمار في شرق الفرات، هل من مشروعات انطلقت؟

– بحكم التحديات القائمة، نهدف إلى اتخاذ سياسة تنويع مصادر الدخل والاقتصاد، ونحضّ على الاستثمار من أجل معالجة احتياجاتنا. عملياً، نعمل من أجل بدء هذه المشروعات.

> ماذا عن تفويض وزارة الدفاع الامريكية للتعامل مع الاستثمارات والاستثناءات من العقوبات الامريكية؟

– تعرضت المنطقة لدمارٍ كبير نتيجة الإرهاب وتبِعاته. ننظر إلى هذه الاستثناءات بشكل إيجابي. فالهدف رفع مستوى معيشة السكان وتأمين فرص العمل وتطوير المشروعات، خاصةً في البنية التحتية وقطاعات الكهرباء والمياه والزراعة.

*صحيفة»الشرق الاوسط»اللندنية

الديمقراطية الغربية تحتاج إلى خطة تسويق جديدة

لا يمكن التغلب على التحديات إلا بتعزيز الديمقراطيات وحمايتها من الاستبداد و الشعبوية

«فورين بوليسي»:

حثَّت مجلة "فورين بوليسي" أمريكا على حماية نظامها الديمقراطي من الحركات الشعبوية الداعية للانسحاب من المجتمع الدولي.

وأضافت المجلة في تحليل مطول، نشرته الأحد ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢، أن أمريكا عليها أن تقدم ديمقراطيتها في

شكل حريات سياسية وفرص اقتصادية، لأن مواجهة التهديدات الداخلية للديمقراطية ركيزة أساسية لمواجهة الاستبداد الخارجي.

التفاوتات الاقتصادية تؤجج الشعبوية

قالت المجلة إن التفاوتات الاقتصادية المتزايدة داخل الديمقراطيات الغربية تستقطب الحركات الشعبوية، ما يغذي عدم الثقة وعدم الاستقرار في أنظمة الحكم الديمقراطي، فالأثرياء يزدادون ثراءً، والطبقة الوسطى تنقرض، والفقراء وحدهم يتحملون وطأة التغيير، سواء العولمة، أو تغير المناخ، أو ارتفاع تكاليف المعيشة.

وأشارت إلى أن القادة البريطانيين أو الأمريكيين لم يدركوا تداعيات الانقسام المتزايد، رغم تناميها على مدار السنوات السابقة، إذ اتجه سكان المناطق التي تعاني تدهورًا اقتصاديًّا لتأييد الحركات الشعبوية المناهضة للديمقراطية، ما يهدد بتفكيك الحكومات الديمقراطية من الداخل.

تراجع القيادة الأمريكية للنظام العالمي

أوضحت المجلة، في التحليل الذي أعده مدير مركز ميتشيجان الاقتصادي، جون أوستن، ورئيسة مركز القوة الاقتصادية والمالية في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، إلين ديزينسكي، أن "السياسات الخارجية المتعثرة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، في التعامل مع الصين والدول المستبدة الأخرى، أسهمت في تراجع القيادة الأمريكية للنظام العالمي".

وبددت الصين، التي لم تتأقلم يومًا مع أعراف الغرب ونظامه الاقتصادي والسياسي، آمال اندماجها في الغرب وإرسائها قواعد الديمقراطية، وكذلك دمرت الحرب الروسية الأوكرانية الآمال الغربية الضيئلة في إمكانية انضمام روسيا إلى الأسرة الأممية العالمية، وفق المجلة الأمريكية.

مشروع جديد

قالت المجلة إن دول العالم لن تستطيع صياغة اتفاقيات عالمية جديدة حول أفضل السبل "لإدارة العالم"، لأن المؤسسات العالمية تتداعى خارجيًّا بسبب الدول التي لا ترغب في الالتزام بهذه الاتفاقيات، وداخليًّا بسبب القادة الشعبويين الذين يرغبون في تقويضها.

وذكرت أن من بين هؤلاء القادة الشعبويين، دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وبوريس جونسون في بريطانيا، ومارين لوبان في فرنسا، وجورجيا ميلوني في إيطاليا، مشددة على أن الديمقراطيات الغربية تحتاج إلى مشروع جديد يبدد مزاعم هؤلاء ويبعث الأمل في نفوس الشعوب.

صياغة نظام اقتصادي مشترك

اقترح جون أوستن وإلين ديزينسكي عددًا من الحلول لمعالجة الأسباب المحفزة للحركات المناهضة للديمقراطية في الداخل والخارج، ووضع أسس استراتيجية جديدة للقوة الديمقراطية، ومنها صياغة نظام اقتصادي

مشترك على نطاق عالمي، ما يستلزم سد التفاوتات الاقتصادية المتزايدة التي تغذي الإحباط والانسحاب من المجتمع الدولي.

وأضاف الباحثان أنه ينبغي التركيز على التمكين وإعادة بناء المجتمعات، وينبغي إشراك الجميع في مواجهة هذه التحديات المحلية والعالمية، لأن الجميع يحتاج إلى الشعور بالسيطرة على مستقبلهم، والديمقراطية واقتصاديات السوق تزدهر عندما تكون لدى الشعوب فرصة أكبر للإسهام وجني الفوائد.

حماية الديمقراطية من التهديدات الداخلية

أوضحت المجلة الأمريكية أن على قادة الديمقراطيات الغربية تعلم كيفية الاستماع إلى الطبقات العاملة واحترامها والتواصل معها وتقديمها، لا سيما في المناطق الصناعية القوية سياسيًّا التي تعد بؤرًا لزيادة الاستياء والاضطراب، وينبغي أن تدار الرؤية المستقبلية الجديدة وخطة الوصول إليها محليًّا.

ويمثل هذا العمل أولوية مهمة للغرب، ولكنه يتعلق في الغالب بالتحدي المحلي المتمثل في حماية الديمقراطية من التهديدات الداخلية، أما التحديات الخارجية فتحتاج إلى سياسة جديدة وأجندة تنمية وتجارة واستثمار وانخراط دولي أكثر جرأة وفعالية، لمواجهة المستبدين وتعزيز التحالف الديمقراطي.

خطة دعم الحلفاء

قال الباحثان إن خطة "دعم الحلفاء" القوية هي العنصر الرئيس لهذه السياسة الخارجية الإيجابية الجديدة، التي تعمل على تقوية الاقتصادات الغربية، ودعم وتوسيع التحالفات، والتخفيف من تبعيات سلاسل التوريد التي تعرض الدول الغربية للاعتماد على الأنظمة المارقة، أو الانفتاح على التجسس والقرصنة، أو استخدامها كأداة للإكراه السياسي.

وأضافا أن على التحالف الجديد أن يبدأ بالديمقراطيات التي ترغب في العمل معًا، وتعزيز نظام عالمي مفتوح وحر قائم على القواعد، بالإضافة إلى الاهتمام باقتصاداتها والنفوذ السياسي، والتأثير العسكري عند الحاجة، وهو ما بدأه الرئيس الأمريكي، جو بايدن، عبر سلسلة مؤتمرات القمة التي يعقدها حول الديمقراطية.

مفترق طرق

رأى الباحثان في تحليلهما أن هذين المسارين، تحسين الوضع الاقتصادي ودعم الحلفاء، لن يحلا جميع مشكلات العالم، ولكنهما أنسب السبل لإنقاذ القيم الغربية ومؤسساتها الديمقراطية، وهو ما يمثل مفترق طرق سياسيًّا واقتصاديًّا للنظام العالمي.

وأضافا أن احتدام الحروب والأزمات بعد حقبة الحرب الباردة، يشير إلى أن الديمقراطيات العالمية والمحلية تسير في "مسار ضيق"، وأنه لا توجد ضمانة لما سيحدث في المستقبل في أي بقعة من العالم، ومن هنا فالديمقراطيات الغربية تحتاج إلى خطة تسويق جديدة.

سابينا هينبرج, ديفيد شينكر:

ما الذي يمكن توقعه من قمة «جامعة الدول العربية»

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

بين الأول والثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، سيجتمع المسؤولون في العاصمة الجزائرية لحضور القمة الأولى لـ «جامعة الدول العربية» منذ تفشي جائحة فيروس كورونا. ونـادراً ما تسفر اجتماعات المنظمة عن صدور عناوين بارزة، أو حتى عن نتائج أقل أهمية بكثير، ومن غير المرجح أن يكون الاجتماع القادم مختلفاً. وبالفعل، نشرت صحيفة «الأهرام» المصرية الحكومية اليومية الرائدة في وقت سابق من هذا الشهر مقالاً بعنوان «توقعات قليلة للقمة العربية». وفي ظل عدم تحقيق نتائج ملموسة، من المرجح أن تعكس القمة إنجازات شبيهة بسابقاتها من حيث تسليط الضوء على الانقسامات بين الحكومات العربية بشأن السياسة المعتمدة، ولا سيما في حال عدم حضور رؤساء كافة الدول. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن ولي العهد السعودي (ورئيس الوزراء الجديد) محمد بن سلمان لن يشارك في القمة، بناء على نصيحة طبيبه.

الاجتماع الوزاري في أيلول/سبتمبر

كان أحدث اجتماع لـ«جامعة الدول العربية» هو انعقاد مؤتمر وزاري في أيلول/سبتمبر في مقر الجامعة في القاهرة. وتطرق وزراء الخارجية الذين شاركوا في ذلك المؤتمر إلى العديد من المواضيع خلال الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام، ومن بينها القرارات الدائمة المعدلة

> سيصدرون بيانات قوية بشأن إيران، وإنتاج النفط، وقضايا رئيسية أخرى

المتعلقة بالقضايا الفلسطينية والصراعات المستمرة في ليبيا وسوريا واليمن؛ إلى جانب التصريحات الانتقادية بشأن تدخلات إيران وتركيا في الدول العربية؛ ومناقشات حول التطورات في جزر القمر، والصراع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، وموضوع الصومال.

واندلع أكبر جدال علني عندما انسحب وزير الخارجية المصري سامح شكري والوفد المرافق له من الجلسة التي ترأستها ممثلة ليبيا لأنها مرسلة من قبل «حكومة الوحدة الوطنية» ومقرها طرابلس، وهي فصيل لا تعترف به القاهرة. وقد تعود هذه المسألة مجدداً إلى الواجهة خلال القمة المقبلة.

دور الجزائر

يبدو أن الجزائر تستغل تعيينها كالدولة المضيفة لِقمة هذا العام من أجل تعزيز سياستها الخارجية الحازمة التي انتهجتها مؤخراً. وعندما عُقدت القمة السابقة في آذار/مارس ٢٠١٩، كانت الحكومة منشغلة بحركة «الحراك» الاحتجاجية الشعبية ضد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي بقي في الحكم لفترة طويلة، وبنظام السلطة الأوسع نطاقاً. واليوم، تشعر القيادة بأنها أقل عرضة للخطر بكثير. وكان «الحراك» قد فقد زخمه منذ الإطاحة ببوتفليقة والتطورات اللاحقة، في حين ارتفع الطلب على موارد البلاد الهيدروكربونية، ولا سيما في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا - وهو تحوُّل أصبح أكثر وضوحاً عندما زار قادة فرنسا وإيطاليا تلك البلاد هذا الصيف. ويبدو أن الجزائر تعتقد أن الوقت قد حان لإثبات أهميتها على الساحة الإقليمية والعالمية، كما تبين من خلال اقتراحها الانضمام إلى مجموعة دول «البريكس» إلى جانب البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

ووفقاً لذلك، بذل المسؤولون الجزائريون جهوداً كبيرة خلال العام الماضي استعداداً لاستضافة هذه القمة العربية. وبشكل خاص، عقدوا عدة محادثات صلح بين معسكرات القيادة الفلسطينية المتناحرة من أجل إظهار جبهة موحدة على نحو أكبر ضد إسرائيل، وحتى أنهم توصلوا إلى اتفاق بين ١٤ فصيلاً في وقت سابق من هذا الشهر. وعلى الرغم من أنه قد تم رفض هذا الاتفاق على نطاق واسع باعتباره وعداً واهياً آخر لن يتمّ الوفاء به، إلاّ أن الجزائر تعتبره وسيلة لترويج الفكرة بأنه يعزز الوحدة العربية.

قضايا خلافية

على الرغم من سعي الجزائر لتوحيد العرب، إلاّ أنه من المرجح أن تعكس هذه القمة مدى تشرذم «جامعة الدول العربية» وعدم فعاليتها، ولا سيما في القضايا التالية:

احتضان الأسد.

لطالما أعربت الجزائر عن تأييدها لإعادة ضم سوريا إلى «الجامعة العربية»، التي عُلقت عضوية دمشق فيها في

> من غير المرجح أن تسفر بياناتهم عن أي تحولات في السياسات أو حل النزاعات

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بسبب القمع الوحشي الذي مارسه بشار الأسد ضد الانتفاضة الشعبية. وبمساعدة إيران و «حزب الله» اللبناني، قتل نظام الأسد أكثر من نصف مليون سوري خلال العقد الماضي، وأرغم ما يقرب من ٧ ملايين لاجئ على التوجه إلى دول الاغتراب. ومع ذلك، على الرغم من استمرار النزاع دون حل، فإن العديد من الدول الأعضاء – بما فيها الجزائر والبحرين ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة – كانت تنادي على نحو متزايد بإعادة سوريا إلى كنف نظام الحكم العربي منذ عام ٢٠٢١، حيث أعادت بعض الدول العربية افتتاح سفاراتها في دمشق، والاجتماع مع كبار القادة السوريين، واستضافة الأسد بنفسه في زيارات رسمية، و/أو دراسة احتمال توقيع اتفاقات طاقة تعود بالفائدة على نظامه. ومع ذلك، لا يوجد إجماع داخل «الجامعة العربية» حول هذه القضية، كما شجعت الولايات المتحدة شركاءها العرب على عدم تجديد العلاقات الدبلوماسية مع الأسد. أما الجزائر، فقد أشارت في البداية إلى أنها ستسعى إلى إنهاء تعليق عضوية سوريا في «الجامعة العربية» خلال مؤتمر القمة، لكن استمرار الخلافات بين الدول العربية دفع بها إلى إرجاء الموضوع.

العلاقات الدبلوماسية مع أثيوبيا.

شملت السياسة الخارجية الحازمة التي انتهجتها الجزائر مؤخراً أيضاً جهوداً لتعزيز العلاقات مع أثيوبيا، زميلتها في «الاتحاد الأفريقي».

ففي تموز/يوليو، دُعيت رئيسة البلاد سهلورق زودي إلى العاصمة الجزائرية في إطار زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام، تلتها زيارة قام بها رئيس الوزراء الاثيوبي آبي أحمد في آب/أغسطس. وتضمنت الزيارة الأخيرة اتفاقاً «لتعزيز التعاون في مجال التجارة والتعليم». وأثارت هذه الاجتماعات استياء مصر التي تتخبط في نزاع شديد مع أديس أبابا بشأن معدل ملء خزان «سد النهضة الأثيوبي الكبير». فمخاوف القاهرة إزاء مياه النيل ذات طبيعة وجودية، وبالتالي فإن تودد الجزائر لأثيوبيا يهدد بتقويض علاقاتها الثنائية مع مصر بشكل أكبر.

الخلافات بشأن ليبيا.

تختلف مصر والجزائر أيضاً حول طبيعة مشاركة ليبيا في «جامعة الدول العربية». فقد دعت الجزائر «حكومة الوحدة الوطنية» إلى القمة في إطار محاولتها للعب دور الوسيط بين الحكومتين المتناحرتين في ليبيا. وعلى الأرجح، سيتسبب رفض القاهرة المذكور آنفاً التعاطي مع «حكومة الوحدة الوطنية» إلى جانب استيائها من العلاقات الناشئة بين الجزائر وأثيوبيا، في بروز ردود فعل محرجة نوعاً ما الأسبوع المقبل – حتى لو حضر الرئيس عبد الفتاح السيسي اجتماع القمة.

الصدع بين الجزائر والمغرب.

من المرجح أن تتجلى الخصومة الطويلة العهد بين البلدين بأقوى حللها خلال القمة. فقد كانت الجزائر

> من المرجح أن تعكس هذه القمة مدى تشرذم «جامعة الدول العربية»

والرباط تتقربان بشكل كبير من دول أفريقية وعربية أخرى خلال العام الماضي بعد أن توترت العلاقات الثنائية بينهما. وتشكل الصحراء الغربية نقطة الخلاف الأكبر بينهما. ففي عام ٢٠٢٠، اعترفت إدارة ترامب بسيادة المغرب على هذه المنطقة المتنازع عليها، الأمر الذي أثار استياء الجزائر. وبعد أقل من عام، قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط وأوقفت تصدير الغاز الطبيعي عبر المغرب إلى أوروبا. وخلال فصل الصيف من هذا العام، أشار الملك محمد السادس إلى أن المغرب تميل نحو إعادة «العلاقات الطبيعية»، لكن من غير الواضح ما إذا كان سيحضر القمة نظراً إلى علاقة بلاده السيئة عموماً مع الجزائر. وقد تكون مشاركته دليلاً على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

مواضيع التوافق؟

في حين سيتميز اجتماع القمة بالاختلاف أكثر من التقارب، فقد تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق كامل بشأن عدد قليل من المسائل:

انتقاد تركيا.

خلال المؤتمر الوزاري الذي عقدته «جامعة الدول العربية» في أيلول/سبتمبر، أصدرت بياناً انتقدت فيه أنقرة «بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية»، وتحديداً وجودها العسكري في العراق وسوريا وليبيا. وكررت القرارات المنشورة من ذلك الاجتماع هذه النقاط - على الرغم من أن الجزائر وجيبوتي وليبيا وقطر والصومال أعربت جميعها عن تحفظاتها، كما جادلت الدوحة بأن الجامعة كانت مذنبة بـ «الازدواجية» من خلال تحديد تصرفات تركيا في ليبيا مع عدم ذكر التدخلات من قبل بعض الدول العربية. وبغض النظر عن الآمال المعقودة بأن أنقرة ستتصالح في نهاية المطاف مع مصر ومختلف دول الخليج العربي، إلاّ أن بعض المشاركين في القمة سيستغلون بلا شك المنتدى كفرصة لانتقاد تدخل تركيا العسكري وتوقيعها مذكرة تفاهم في مجال الطاقة والاستثمار مع «حكومة الوحدة الوطنية» الليبية - ربما يتوّج ذلك ببيان شديد اللهجة يصدر عن «الجامعة العربية» نفسها.

معارضة إيران.

قد يميل المشاركون في القمة أيضاً إلى توجيه انتقادات لاذعة إلى إيران، وهي دولة أخرى لديها سجل حافل من التدخل في الشؤون الداخلية لبلدانهم. وركز القرار المرتبط بإيران الذي صدر عقب الاجتماع الوزاري لـ «الجامعة العربية» في أيلول/سبتمبر جزئياً على إدانة سلوك الجمهورية الإسلامية المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط بشكل واسع النطاق، بما في ذلك ميليشياتها الإرهابية التي تعمل بالوكالة عنها في العراق ولبنان وسوريا واليمن. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون هذا الموقف المباشر نسبياً مثيراً للجدل خلال القمة. وتبقى علاقات الجزائر المضيفة مع طهران أكثر ودية ربما من

> سيتميز اجتماع القمة بالاختلاف أكثر من التقارب

أي دولة أخرى عضو في «الجامعة العربية»، في وقت يخضع فيه العراق ولبنان لهيمنة الميليشيات المدعومة من إيران ويرفضان عموماً انتقاد الأعمال العدائية التي ينفذها النظام في الخارج بأي شكل من الأشكال.

أما بالنسبة للحركة الاحتجاجية الشعبية المستمرة في إيران، فلا شك أن العديد من المسؤولين العرب يشعرون بالسعادة من ظهور معارضة داخلية كبيرة للنظام. ومع ذلك، ربما لا يزالون متحفظين إزاء الدعم العلني لهذه الحركة الاحتجاجية بسبب مخاوف من انتقام إيران و/أو احتمال اندلاع تظاهرات مماثلة في دولهم.

إنتاج النفط.

قد يلتف المشاركون في القمة حول السعودية لدعم القرار الذي اتخذته منظمة «أوبك بلس» مؤخراً بخفض الإنتاج بواقع مليوني برميل في اليوم. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر أحمد أبو الغيط، الأمين العام لـ «جامعة الدول العربية»، بياناً دعم فيه خفض الإنتاج واتهم واشنطن بشكل غير مباشر «بتسييس» قضية اقتصادية. وبعد مرور يومين، أصدرت كل من الجزائر والبحرين وعُمان بيانات مماثلة.

القضايا الفلسطينية.

على الرغم من عدم تمكّن المشاركين من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الأمور، إلا أن الاحتمالات كبيرة بأن تسفر القمة عن صدور عدة بيانات غير ملزمة وغير قابلة للتنفيذ من قبل «الجامعة العربية» دعماً للقضية الفلسطينية. حتى أن الدول التي وقعت «اتفاقيات ابراهيم» أو بذلت جهوداً أخرى للتطبيع مع إسرائيل من المفترض أن تدعم القضية الفلسطينية بالخطابات خلال أي اجتماع للجامعة.

الخاتمة

في النهاية، ستتمكن الجزائر من الادعاء بأنها تلعب دوراً مركزياً في تعزيز الوحدة العربية بمجرد استضافتها لمؤتمر القمة. ومع ذلك، سيَظهر النجاح الحقيقي للقمة من خلال عدد رؤساء الدول الذين سيحضرونها في الواقع. وبالنظر إلى الانقسامات الكبيرة بين أعضاء «جامعة الدول العربية» والتوقعات السيئة للتغلب على خلافات الدول المشاركة في المستقبل القريب، فمن المرجح ألا تستقطب القمة العربية لهذا العام الأنظار وألا تحقق الكثير من الإنجازات.

*سابينا هينبرج هي زميلة حائزة على زمالة لما بعد الدكتوراه في «كلية الدراسات الدولية المتقدمة» في «جامعة جونز هوبكنز»، حيث تقوم بالبحث والنشر في القضايا المتعلقة بالتحولات السياسية في شمال إفريقيا.

*ديفيد شينكر هو زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن.

«Deep Fake»..
كيف ستدمر التقنية إمكان وجود الحقيقة؟

الباحثة : مها فجال:يبدو كما لو أن العالم قد جُن. لا تمضي بضعة أشهر الآن دون أن يظهر فيديو جديد لشخصية عامة تقول أشياء غير متوقعة على الإطلاق. خذ مثلا هذا الفيديو الذي ظهر فيه رئيس الولايات المتحدة السابق باراك أوباما وهو يسب دونالد ترامب بألفاظ نابية ويصفه بالأخرق، أو ذاك المقطع الذي اعترف فيه مارك زوكربيرغ مؤسس فيسبوك بأن مهمة منصته الأساسية ليست أن تساعد الناس على التواصل كما كان يدّعي، بل الوصول لأكبر قدر ممكن من المعلومات عن المستخدمين ليسهل التنبؤ بتصرفاتهم المستقبلية والتحكم فيها.

تصريحات من الغريب أن تصدر من شخصيات بارزة مثل رئيس سابق لدولة عُظمى، ومؤسس واحد من أهم التطبيقات في العصر الحديث، أليس كذلك؟ لكن، وهنا تكمن المفاجأة، لم يتفوه أحد منهما بأيّ من تلك الكلمات على الإطلاق، ومقطعا الفيديو السابقان ملفّقان بالكامل.

للوهلة الأولى، سيبدو لأي شخص أن مَن يتحدث أمامه في المقطعين السابقين هما أوباما وزوكربيرغ نفسيهما، ففي الفيديوهين، نرى الوجهين والصوتين المألوفين للرئيس السابق وعملاق التقنية. لكن وراء الكواليس، جلس المخرج الامريكي جوردن بيل في فيديو أوباما يتحدث، ورجل مجهول في فيديو زوكربيرغ يتلو تلك الاعترافات الغريبة، وعن طريق استخدام تقنية تسمى بالتزييف العميق (Deep Fake)، تم تركيب وجه وصوت أوباما وزوكربيرغ على الفيديوهين، وفي النهاية، كانت النتيجة مقطعين مزورين يبدوان حقيقين تماما بشكل مخيف.

نقول مخيف لأنه، مع فقداننا القدرة على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مزيف، ستعتري تجربتنا مع الواقع ومفهومنا عن الحقيقة هشاشة غير مسبوقة. سيتلبس الشك حواسنا، وأمام كل مقطع مصور سنقف ونتساءل: هل حدث بالفعل ما نراه، أم أن أحدهم اختلقه عبر برنامج ما على حاسوبه؟ هذا هو المستقبل القريب جدا والمربك الذي تعدنا به تقنية التزييف العميق.

تركيب أوجه نساء مشهورات فوق أجساد ممثلات أفلام إباحية

ظهرت تلك التقنية أول ما ظهرت على إحدى مجموعات موقع «ريديت» (Reddit) -موقع امريكي شهير يشبه المنتديات- حيث تمكّن مستخدم تحت الاسم المزيف «Deep Fake» من تركيب أوجه نساء مشهورات فوق أجساد ممثلات أفلام إباحية، ونشر النتيجة على «ريديت». أغلقت إدارة الموقع المجموعة التي انطلقت منها تلك الفيديوهات وحساب صاحبها، لكن بعد فوات الأوان. فقد استطاع مطورو البرمجيات من المشتركين في تلك المجموعة كتابة خوارزميات وبرامج تجعل من السهل أمام أي شخص أن يستخدم تلك التقنية، ويركّب وجه أي شخص على مقطع مسجل لأي شخص آخر؛ وقاموا بعدها بإتاحة تلك البرامج على الإنترنت بشكل مجاني تماما وسهل التحميل.

يمكن عبر تلك التقنية إنتاج مؤثرات بصرية في السينما بتكلفة أقل بكثير من تلك المعتادة، أو إعادة محاكاة صوت شخص تعرض لإصابة وفقد إثرها القدرة على الكلام. لكن تبقى مخاطرها أكثر سوداوية بكثير من أي فائدة ممكنة من ورائها.

لنفهم مدى خطورة تلك التقنية، علينا أولا أن نبحث وراء تصنيفها؛ إنها نوع من أنواع الخداع البصري الذي يجعلنا نتوهّم حدوث شيء على خلاف ما حدث بالفعل. ليست «الخدع» البصرية بالشيء الجديد علينا كمتلقين بالطبع، فنحن نراها منذ نحو القرن في الأفلام السينمائية. لكن، بينما يُوقّع مُشاهد الفيلم على عقد غير مكتوب ينص على كون كل ما يراه خيالا محضا، ويضع نفسه بالتالي في حالة ذهنية تفترض بداهة أن ما يراه لم يحدث بشكل حقيقي، فإنه يكون في حالة ذهنية مختلفة تماما أثناء مشاهدته فيديو لسياسي يُلقي خطبة، أو مقطعا من تقرير صحفي تلفزيوني يُوثّق حادثة ما. المشاهد هنا يفترض بداهة أن كل ما رآه حدث على أرض الواقع.

لكن الآن، باستخدام تقنية التزييف العميق، سيستطيع أي شخص جالس وراء حاسوب أن يختلق أشياء من العدم، ويقدمها كما لو كانت حوادث حقيقية تماما، وهنا يكمن الكابوس الذي تُمثّله تلك التقنية: إنها تأخذ الخداع البصري من مساحة الخيال لنطاق الواقع، وتجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن نفرق بين الاثنين. وفي نطاق الواقع، يكاد لا يوجد استخدام للتزييف العميق أخطر من السياسة.

سياسة الأكاذيب

طالما كانت الأكاذيب السلاح المفضل للسياسيين، فلم يُعرف رجال السياسة يوما بتحرّيهم للصدق، ومثلما قالت الفيلسوفة والمنظرة السياسية حنة آرنت في مقالها «الحقيقة والسياسة»: «لم يساور أحدا يوما الشكُ عن كون العلاقة التي تجمع الحقيقة بالسياسة سيئة، ولا رأى أحد، على حد علمي، أن التزام الصدق من فضائل السياسة. فلطالما اعتُبر الكذب أداة مهمة ومبررة في مهنة السياسي ورجل الدولة على السواء». فمن أجل الفوز في الانتخابات وهزيمة المنافسين، قلما تردد أحد السياسيين قبل أن يلفق لخصمه الأكاذيب، ولا فكّرت الآلة الإعلامية لإحدى الدول كثيرا قبل أن تشن حملة على دولة أخرى مبنية على معلومات مشكوك في صحتها. فالخُطب التي يوجّهها السياسيون للجموع غالبا ما تهدف لمخاطبة عواطفهم لا عقولهم، وفي هذا، كثيرا ما تنزلق للكذب والمبالغات.

وكمثال حديث على ذلك، لجأ وزير خارجية بريطانيا السابق ورئيس الوزراء الحالي بوريس جونسون للكذب في حملة بريكست عام ٢٠١٦ لإثارة مشاعر الغضب لدى الناخبين، وإقناعهم بضرورة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فصرّح جونسون مرارا أن بريطانيا ترسل للاتحاد الأوروبي ٣٥٠ مليون يورو في كل أسبوع، الادعاء الذي استندت إليه حملة الخروج من الاتحاد الأوروبي بقوة، والذي وصفته الهيئة البريطانية للإحصاء بعدها بـ «السخيف»، ومع ذلك، فلم يكن

أثره في استمالة مشاعر الناخبين بالضئيل.

لم يحتج جونسون ولا حملته إلى تقنية متطورة لتلفيق أرقام مبالغ فيها، وبالمثل، فالكذب في مجال السياسة للتأثير في الرأي العام لم يتوقف يوما على التكنولوجيا، فهو قديم قِدم الممارسة السياسية نفسها. لكن ما أضافته التقنية لمعادلة الكذب كان قدرتها على جعل حواسنا نفسها تخدعنا.

لطالما ظننا أن أكثر طريقة موثوقة لتلقي أي معلومة هو أن نرى دليلا عليها بأعيننا. هكذا كانت الرؤية دائما أفضل دليل على صدق موضوعها، فلا يمكن لعينك أن تخدعك، أليس كذلك؟ ربما فيما مضى، لكن منذ بدايات الألفية، لا يمكنك الوثوق تماما حتى فيما تخبرك به عيناك. نقول بدايات الألفية، لأن تلك الفترة من الزمن، بالتحديد عام ٢٠٠٤، شهدت أول وأبرز حادثة تزوير لصور فوتوغرافية بهدف التأثير في الناخبين باستخدام برنامج فوتوشوب. ففي إبان حملة انتخابات الرئاسة الامريكية، انتشر عبر الإنترنت صورة بالأبيض والأسود تعود للسبعينيات، وتجمع مرشح الحزب الديموقراطي جون كيري بالممثلة والناشطة جين فوندا أثناء إلقائها لخطبة في حشد مناهض للحرب في فيتنام.

أن يكون لفوندا، التي عدّها البعض خائنة بعد أن سافرت لهانوي عاصمة فيتنام إبان حرب الولايات المتحدة عليها، أي صلة بمرشح رئاسي لهو شيء كافٍ لتأليب الرأي العام وإثارة البلبلة حول هذا المرشح. وهو بالضبط ما هدفت إليه تلك الصورة الملفقة. ففوندا وكيري لم يجتمعا في أي حشد مناهض للحرب قط، والصورة التي انتشرت عبر الإنترنت ونشرتها بعدها كبريات الصحف على غرار النيويورك تايمز بصفتها حقيقية، لم تكن سوى مزج بين صورتين منفصلتين واحدة لفوندا عام ١٩٧١ والأخرى لكيري عام ١٩٧٢.

هكذا، عبر فوتوشوب، استطاع مزوّرو الصورة أن يختلقوا شيئا لم يحدث قط، وأن يحصلوا على دليل مصور عليه، ممهّدين الطريق لعالم اليوم الذي ما عاد كل ما نراه فيه بالضرورة حقيقيا. فالآن، تأخذ تقنية التزييف العميق ما بدأت به تقنية فوتوشوب عام ٢٠٠٤ خطوة أبعد، ومثلما جعل فوتوشوب من الصعب أن نثق تماما فيما نراه في الصور، فالتزييف العميق في طريقه لأن يجعل ما نشهده ونسمعه في مقاطع الفيديو عُرضة للتلاعب.

صورة مزورة تجمع

نحن هنا لا نتحدث عن مستقبل بعيد، بل عن أشياء بدأت تظهر بالفعل. لم تعد تقنية التزييف العميق تُستخدم فقط في فيديوهات كوميدية وخدع سينمائية، بل بدأت تضع قدمها على أرض الواقع لتغير للأبد مفهومنا عن الحقيقة. ففي مايو/أيار من هذا العام، ظهر فيديو لنانسي بيلوزي، رئيسة مجلس نواب الولايات المتحدة الامريكية، تتحدث فيه ببطء وتتلعثم في الكلام كما لو كانت مخمورة. الفيديو في الحقيقة مفبرك، ففي الفيديو الحقيقي الذي نشرته بعدها الواشنطن بوست، تتحدث بيلوزي بشكل طبيعي تماما. إلا أن هذا لم يعرقل انتشار الفيديو الملفق على نطاق واسع على منصات التواصل الاجتماعي، ولم يمنع رئيس الولايات المتحدة دونالد ترمب نفسه من مشاركته على حسابه الشخصي على موقع تويتر. وحتى بعد أن عُرف كون الفيديو ملفقا، رفضت منصات التواصل الاجتماعي أن تسحبه من على مواقعها.

التزييف العميق وموت الحقيقة

استخدام التقنية في التلاعب بالصور والمقاطع ليس بالشيء الجديد، لكن تقنية التزييف العميق، بما تتميز به من سهولة استخدام وإتاحة أمام أي شخص، أخذت هذا التزييف لمستوى آخر تماما. يقول تيم هوانغ، رئيس مبادرة هارفرد

للتحكم الأخلاقي بالذكاء الاصطناعي، عن هذا: «منذ زمن بعيد ونحن نستطيع أن نزيف الصور ومقاطع الفيديو. لكن في الماضي، إن أردت أن تصور الرئيس وهو يقول شيئا لم يقله في الحقيقة، كنت ستحتاج إلى فريق من المتخصصين. أما اليوم، فلن يكتفي الذكاء الاصطناعي فقط بأتمتة هذه العملية، بل سيفبرك مقاطع مزورة أفضل جودة. أضف إلى هذا كون الوصول لتلك التقنية عبر الإنترنت شيئا سهلا، وستجد نفسك تقف في وسط عاصفة من التضليل».

وهو ما ذهب إليه روبرت شيسني نفسه، أستاذ القانون بجامعة أوستن، في مقاله في الفورين أفيرز الذي جاء فيه: «ما يجعل مخاطر تقنية التزييف العميق غير مسبوقة هو ما تجمع بينه من جودة عالية، وسهولة تطبيقها على وسائط اعتدنا أن نستقي منها معلوماتنا مثل الفيديو والتسجيلات الصوتية». وبوجود تقنية مثل التزييف العميق على الساحة، فالسيناريوهات المحتملة للتلاعب السياسي بها كلها كابوسية. وهو ما يذهب إليه شيسني في مقاله عن تلك التقنية، فيتخيل سيناريو لم يعد بالمستحيل، لفيديو واحد مزور يظهر عشية الانتخابات لمرشح محتمل يقول فيه أشياء مشينة، ويقلب نتائج الانتخابات رأسا على عقب، قبل حتى أن يتمكن أحد من تدارك المسألة والتيقن من كون الفيديو فعلا حقيقيا أم لا.

قد تقول لنفسك، دائما ما تظهر الحقيقة بعد الأكاذيب، وتنتشر البيانات والأدلة التي توضح إذا ما كان شيء ما قد وقع بالفعل أم لا. قد يكون هذا صحيحا بالفعل، لكن الأثر الذي تتركه الأكاذيب لا يختفي من تلقاء نفسه بعد معرفة الحقائق. عن هذا تقول أيلين داناهو الأستاذة بجامعة ستانفورد: «عندما تتحول سردية سياسية من اتجاه لآخر، يصير من شبه المستحيل أن نُرجعها لاتجاهها الأصلي. ومن هنا، فتوضيح أن أحد المقاطع المنتشرة هو في الحقيقة ملفق لن يمحو أثره». ففي خضم ظهور فيديو يدّعي شيئا ما، وظهور بعدها ما يدحض هذا المقطع، سيجد المتلقّون أنفسهم في فوضى من الادعاءات يصير من الصعب عليهم معها معرفة أين الحقيقة وأين الكذب. وهنا، سيلجأ كل شخص لانحيازه المبدئي.

فلو أنك مثلا أوروبي مؤيد لليمين وتكره الجماعات المغايرة من عرب ومسلمين، كنت ستقع تحت تأثير التغريدة التي نشرتها الناشطة السياسية ثيودورا ديكنسون على حسابها على موقع تويتر وجاء فيها: «ردا على الهجوم على مسجد نيوزلندا، قام الإسلاميون بحرق كنيسة في باكستان، فلماذا لا نرى هذا في الأنباء؟»، والتي نشرتها مع مقطع مصور لكنيسة تحترق. لكن ذلك المقطع يعود في الحقيقة لعام ٢٠١٣، قبل حادثة نيوزلندا بستة أعوام، وقد وقع في مصر وليس في باكستان. لكنك كشخص تنتمي لليمين المحافظ، لن تهتم لأيٍّ من هذا، ستسارع بالضغط على زر المشاركة قبل التبيّن من صحة ما ترى، فكل ما يتسق ونسقك الفكري هو بالضرورة حقيقي؛ أو هكذا يفكر نسبة ليست قليلة من البشر، فيما يُسمى علميا بـ «الانحياز المعرفي» (Cognitive Bias).

هكذا، مع وجود تقنية مثل التزييف العميق على الساحة، ستتضاءل تلقائيا أهمية الحقيقة، وتصير مثلها مثل الآراء: متعددة وقابلة للتأويل؛ لن تكون هناك «حقيقة» واحدة، بل خيارات مختلفة من الحقائق التي سيختار كل شخص منها ما يتوافق مع انحيازاته السابقة.

*مركز الجزيرة للدراسات

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk